

الهيئة العامة للمراقبة المالية

التقرير الشهري

للأنشطة المالية غير المصرفية

أبريل ٢٠١٥



الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهري

للأنشطة المالية غير المصرفية

أبريل ٢٠١٥

يوزع هذا التقرير داخل الهيئة العامة للرقابة المالية والجهات المعنية بمتابعة مؤشرات وأخبار الأنشطة المالية غير المصرفية .

ولا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها .

إعداد / الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

٢٨ ش طلعت حرب - وسط البلد - القاهرة

ص.ب: ٢٥٤٥٠

تليفون : ٢٥٧٥٨٨٠٧ / ٢٥٧٦٢٩٩٤ / ٢٥٧٥٨٨٢٢ / ٢٥٧٥٨٤٢٣ / ٢٥٧٥٨٤٢٣ / ٢٠٢

فاكس : ٢٥٧٥٨٥٨١ / ٢٥٧٥٨٦٤٥ / ٢٠٢

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة :

www.efsa.gov.eg

في إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية ، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابي والخدمي لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهي الصغر والقرارات المنظمة للسوق كما يتضمن أهم مؤشرات هذه الأنشطة وكذلك الشكاوى الخاصة بهم والقرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق .

محتويات التقرير

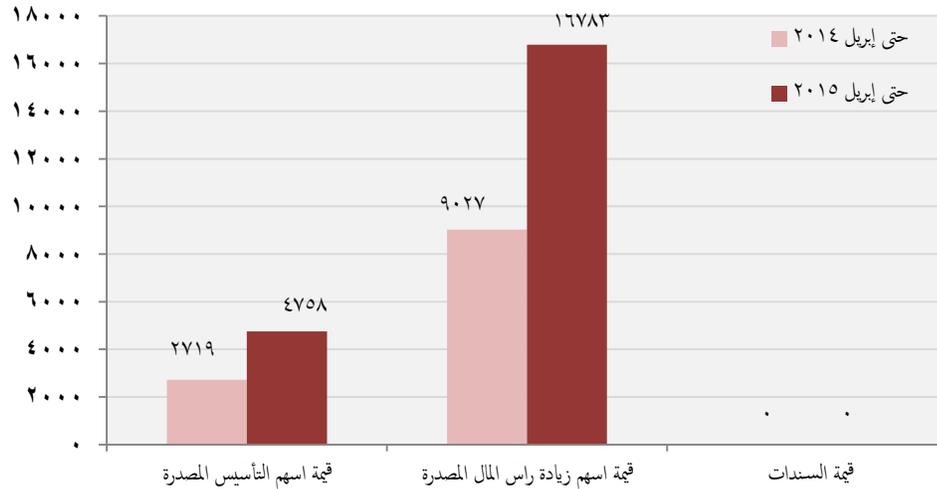
٥	أولاً: نشاط سوق المال
٥	١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى):
٨	٢. تطور النشاط في السوق الثانوي
١٣	٣. التفتيش
١٤	٤. الترخيص للشركات
١٥	٥. الترخيص للمهنيين
١٦	ثانياً: نشاط التأمين
١٦	١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني
٢٨	٢. صناديق التأمين الخاصة
٣٠	٣. الأنشطة المساعدة
١٦	ثالثاً: نشاط التمويل العقاري
٣٢	رابعاً: نشاط التأجير التمويلي
٤٥	خامساً: نشاط التخصيم
٤٩	سادساً: نشاط التمويل متناهي الصغر:
٤٩	سابعاً: حماية حقوق المتعاملين
٥١	أ) الشكاوي
Error! Bookmark not defined.	ب) التظلمات
٥٥	ج) تحريك الدعاوى الجنائية والتصلحات
٥٦	ثامناً: القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق
٥٨	تاسعاً: أخبار الهيئة

أولاً: نشاط سوق المال

١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولي):

بيان مقارن تراكمي بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم - سندات) خلال الفترة التراكمية (يناير- أبريل) من عامي (٢٠١٤، ٢٠١٥) القيمة بالمليون جنيه											جدول (١-١)
الإجمالي			إصدارات السندات		إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات أسهم التأسيس			البيان
قيمة الأوراق المدفوعة	قيمة الأوراق المصدرة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المدفوعة	قيمة الأسهم المصدرة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المدفوعة	قيمة الأسهم المصدرة	عدد الإصدارات	
١٦٥٧٨	٢١٥٤٢	١٣١٤	٠	٠	١٤٨٩٤	١٦٧٨٣	٢٧٦	١٦٨٤	٤٧٥٨	١٠٢٨	يناير- أبريل ٢٠١٥
٧١٥٩	١١٧٤٦	١١٢٧	٠	٠	٦٥٨٤	٩٠٢٧	٢٩٤	٥٧٥	٢٧١٩	٨٣٣	يناير- أبريل ٢٠١٤
٩٤٢٠	٩٧٩٦	١٨٧	٠	٠	٨٣١٠	٧٧٥٦	١٨-	١١١٠	٢٠٣٩	٢٠٥	الفرق المطلق
%١٢٢	%٨٣	%١٧	-	-	%١٢٦	%٨٦	%٦-	%١٩٣	%٧٥	%٢٥	نسبة التغير %

القيمة بالمليون جنيه



من الجدول السابق يتضح ما يلي :

• موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال الفترة من ١/١ إلى ٤/٣٠ من عامي (٢٠١٤، ٢٠١٥)

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم التأسيس حتى نهاية شهر أبريل ٢٠١٥ إلى ١٠٣٨ إصدار بقيمة مصدره قدرها ٥ مليار جنيه، مدفوع منها ١,٧ مليار جنيه (بنسبة ٣٥ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدره للتأسيس). والجدير بالذكر انه خلال نفس الفترة من العام السابق عام ٢٠١٤ تمت الموافقة على عدد ٨٣٣ إصدار بقيمة مصدره قدرها ٢,٧ مليار جنيه، مدفوع منها ٠,٦ مليار جنيه (بنسبة ٢١ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدره للتأسيس).

• موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة من ١/١ إلى ٤/٣٠ من عامي (٢٠١٤، ٢٠١٥)

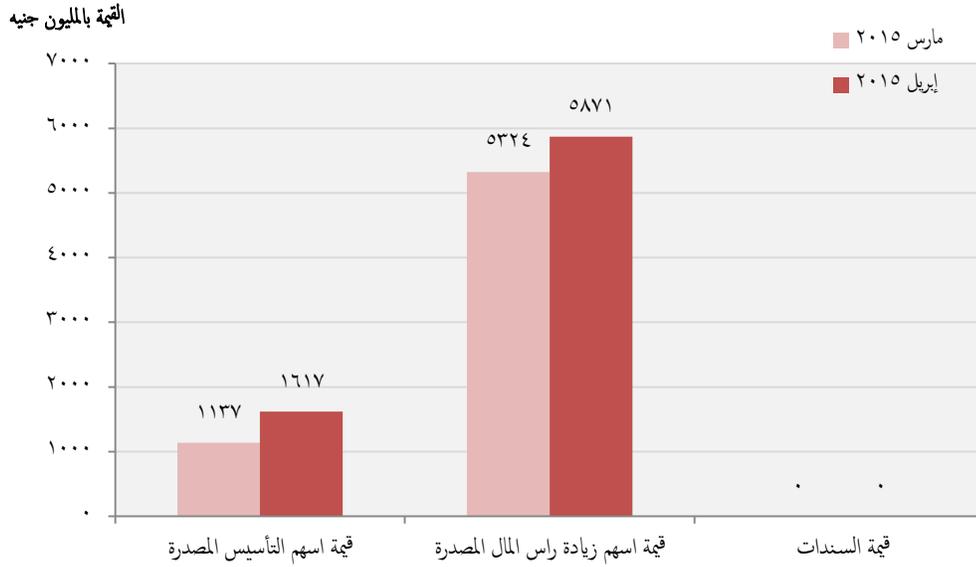
وصل عدد موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال من أول العام حتى نهاية شهر أبريل ٢٠١٥ إلى ٢٧٦ إصدار بقيمة مصدره قدرها ١٧ مليار جنيه، مدفوع منها ١٥ مليار جنيه (بنسبة ٨٦,١ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدره لزيادة رأس المال). والجدير بالذكر انه خلال نفس الفترة من العام السابق عام ٢٠١٤ تمت الموافقة على عدد ٢٩٤ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدره قدرها ٩,٠ مليار جنيه، مدفوع منها ٦,٦ مليار جنيه (بنسبة ٧٣,٣ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدره لزيادة رأس المال).

بيان مقارن بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم - سندات)
خلال شهري مارس و أبريل ٢٠١٥

جدول (٢-١)

القيمة بالمليون جنيه

الإجمالي			إصدارات السندات		إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات أسهم التأسيس			البيان
قيمة الأوراق المدفوعة	قيمة الأوراق المصدره	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المدفوعة	قيمة الأسهم المصدره	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المدفوعة	قيمة الأسهم المصدره	عدد الإصدارات	
٦١٤٩	٧٤٨٨	٣٠٦	٠	٠	٥٥٠٢	٥٨٧١	٥٥	٦٤٧	١٦١٧	٢٥١	أبريل ٢٠١٥
٥٠٣٦	٦٤٦١	٤٠٠	٠	٠	٤٧٠٣	٥٣٢٤	٨٣	٢٣٣	١١٢٧	٣١٧	مارس ٢٠١٥
١١١٣	١٠٢٧	٩٤-	٠	٠	٧٩٩	٥٤٧	٢٨-	٢١٤	٤٨٠	٦٦-	الفرق المطلق
%٢٢	%١٦	%٢٤-	-	-	%١٧	%١٠	%٣٤-	%٩٤	%٤٢	%٢١-	نسبة التغير %



من الجدول السابق يتضح ما يلي :

• موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال شهر أبريل ٢٠١٥

تم خلال شهر أبريل الموافقة على عدد ٢٥١ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها ١,٦ مليار جنيه ، مدفوع منها ٠,٦٥ مليار جنيه (بنسبة ٤٠% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس)، في مقابل الموافقة على عدد ٣١٧ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها مليار جنيه ، مدفوع منها ٣٣٣ مليون جنيه (بنسبة ٣٣% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس) خلال شهر مارس ٢٠١٥.

• موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال شهر أبريل ٢٠١٥

تم خلال شهر أبريل الموافقة على عدد ٥٥ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٥,٩ مليار جنيه، مدفوع منها ٥,٥ مليار جنيه (بنسبة ٩٣,٧% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال). في مقابل الموافقة على عدد ٨٣ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٥,٣ مليار جنيه، مدفوع منها ٤,٧ مليار جنيه (بنسبة ٨٨,٣% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال) خلال شهر مارس ٢٠١٥.

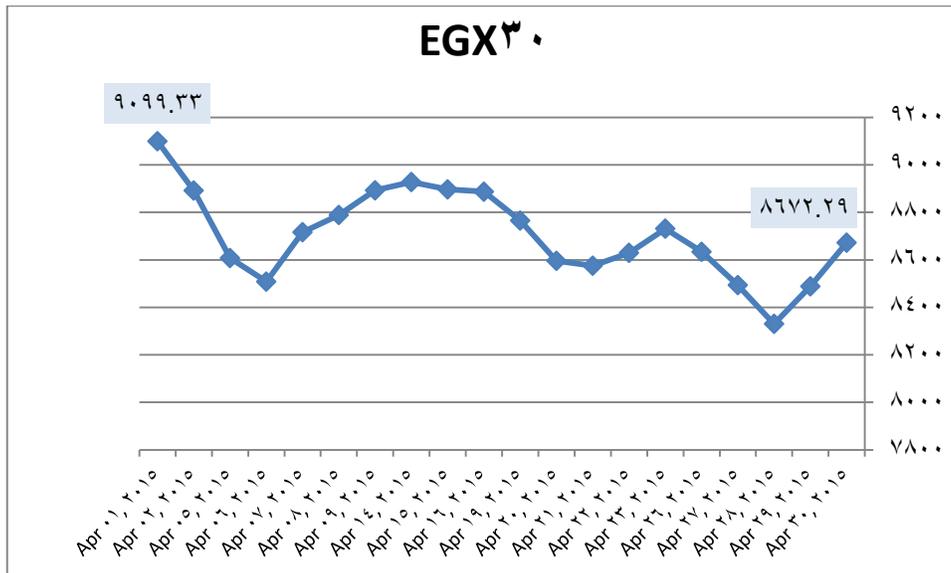
٢. تطور النشاط في السوق الثانوي :

تطور النشاط في السوق الثانوي من أول العام* حتى نهاية شهر أبريل ٢٠١٥ مقارن بنفس الفترة من العام السابق				جدول (٣-١)
المؤشر	إغلاق نهاية أبريل ٢٠١٤	إغلاق نهاية أبريل ٢٠١٥	التغير عن الشهر المقارن (%)	التغير منذ بداية العام (%)
EGX٢٠	٩٨٥١,١١	٩٠٨٣,٠٢	%٧,٨-	%٩,٤-
EGX٣٠	٨٢٥٦,١٤	٨٦٧٢,٢٩	%٥,٠	%٢,٨-
EGX٧٠	٦٠٩,٤٠	٤٧٥,٤٤	%٢٢,٠-	%١٥,٩-
EGX١٠٠	١٠٦٤,٣٢	٩٧١,٧٥	%٨,٧-	%١٠,٩-

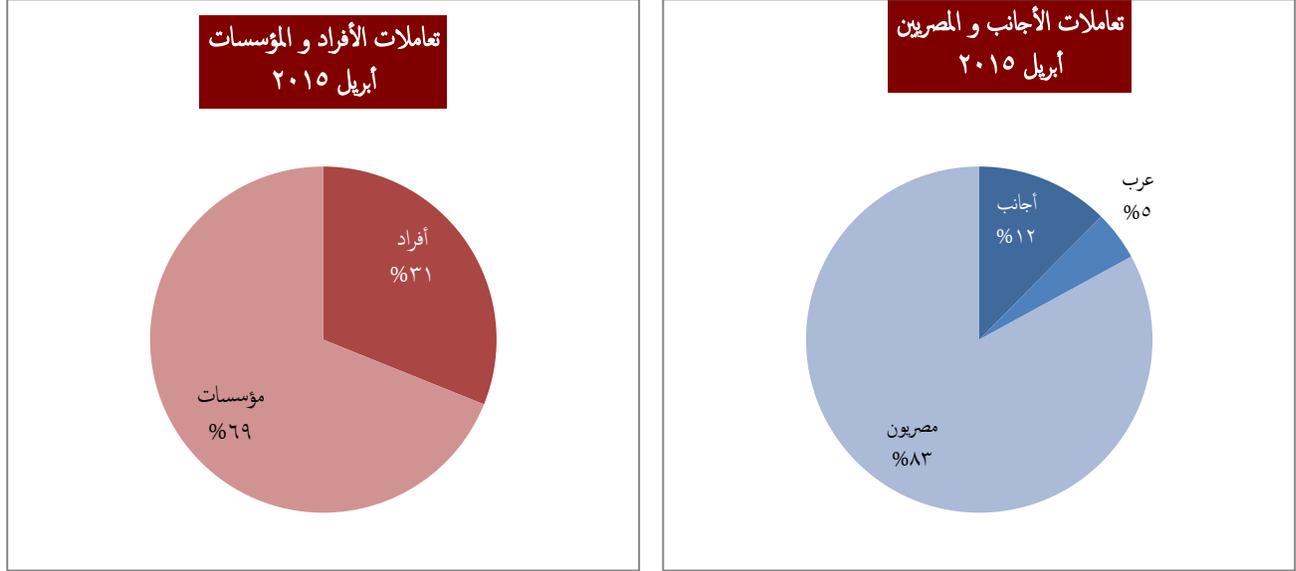
* أول العام يقصد به إغلاق جلسة ٢٠١٤/١٢/٣١

انخفضت مؤشرات البورصة المصرية خلال التعاملات حتى نهاية شهر أبريل ٢٠١٥، حيث انخفض مؤشر أسعار البورصة الرئيسي EGX٣٠ بنسبة ٢,٨ % منذ بداية العام ليغلق عند مستوى ٨٦٧٢,٢٩ نقطة ، و على جانب الأسهم المتوسطة فقد سجل مؤشر أسعار EGX٧٠ انخفاضاً بنحو ١٥,٩ % منذ بداية العام مغلقاً عند مستوى ٤٧٥,٤٤ نقطة، أما مؤشر EGX١٠٠ فسجل انخفاضاً بنحو ١٠,٩ % مغلقاً عند مستوى ٩٧١,٧٥ نقطة. أما مؤشر أسعار EGX٢٠ محدد الأوزان فقد انخفض بنسبة ٩,٤ % ليغلق عند مستوى ٩٠٨٣,٠٢ نقطة.

تطور اسعار إغلاق مؤشر EGX٣٠ خلال شهر أبريل ٢٠١٥



تعاملات المستثمرين خلال شهر أبريل ٢٠١٥



أشار تقرير البورصة عن تعاملات المستثمرين خلال شهر أبريل ٢٠١٥ إلى ما يلي :

- سجلت تعاملات المصريين نسبة % ٨٢,٩٦ من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ١٢,٤١ % والعرب على ٤,٦٣ وذلك بعد استبعاد الصفقات
- و سجل الأجانب غير العرب صافي شراء بقيمة ٣٩١,٥٣ مليون جنيه هذا الشهر. بينما سجل العرب صافي شراء بقيمة ٧٢,٩١ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات.
- والجدير بالذكر أن صافي تعاملات الأجانب غير العرب قد سجلت صافي بيع قدره ١٠٤,٥٩ مليون جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء قدره ١٣٠,١٢ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات.
- استحوذت المؤسسات على % ٦٨,٩٠ من المعاملات في البورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٣١,١٠ %، كما هو موضح في الشكل.
- وقد سجلت المؤسسات صافي شراء بقيمة ٢١٤,٩١ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات

إجماليات التداول حتى نهاية شهر أبريل ٢٠١٥

إجماليات التداول (يناير - أبريل ٢٠١٥)				جدول (٤-١)
التغير عن الفترة المقارنة (%)	التغير (-/+)	يناير-أبريل ٢٠١٥	يناير-أبريل ٢٠١٤	البيان
%٠	٢٥٤-	٩٨٤٠٣	٩٨٦٥٧	إجمالي قيمة التداول (بالمليون جنيه)
%١-	١١٧٥-	٩١٦٤٧	٩٢٨٢٢	أوراق مالية مقيدة (داخل المقصورة)
%١٥	٨٣٨	٦٥٣٣	٥٦٩٥	أوراق مالية غير مقيدة (خارج المقصورة)
!٠ DIV/#	٥٤	٥٤	٠	صناديق المؤشرات
%٥٣-	١٢٣٣٤-	١١٠٤٧	٢٣٣٨٢	إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة (بالمليون ورقة)
%٤١-	١٢٠٣-	١٧٢٨	٢٩٣١	إجمالي عدد العمليات المتداولة (بالآلاف عملية)

بلغ إجمالي قيمة التداول على الأوراق المالية المقيدة و غير المقيدة (شاملة بورصة النيل وصناديق المؤشرات والتي تم تداولها لأول مرة هذا العام) حتى نهاية شهر أبريل ٢٠١٥ نحو ٩٨,٤ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ١١ مليار ورقة منفذة على ١,٧ مليون عملية وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ٩٨,٧ مليار جنيه وكمية تداول بلغت ٢٣ مليار ورقة منفذة على ٣ مليون عملية خلال نفس الفترة من العام الماضي.

التعاملات على السندات

تعاملات السندات (حكومية - شركات) يناير - أبريل ٢٠١٥		جدول (٥-١)
حجم التداول بالآلاف	قيمة التداول مليون جنيه	بيان
٢٩٥١٤,٤	٣٠٦٠٩,٤	السندات الحكومية
٠,٠	٠,٠	سندات الشركات
١٥٨,٣	٠,٠	سندات إسكان
٢٩٦٧٢,٨	٣٠٦٠٩,٤	الإجمالي

بلغت إجمالي قيمة التداول على السندات بأنواعها (حكومية- شركات - إسكان) نحو ٣٠ مليار جنيه حتى نهاية شهر أبريل ، كما بلغ إجمالي حجم التعامل على السندات حتى نهاية هذا الشهر نحو ٣٠مليون سند تقريبا، وذلك كما هو موضح بالجدول السابق.

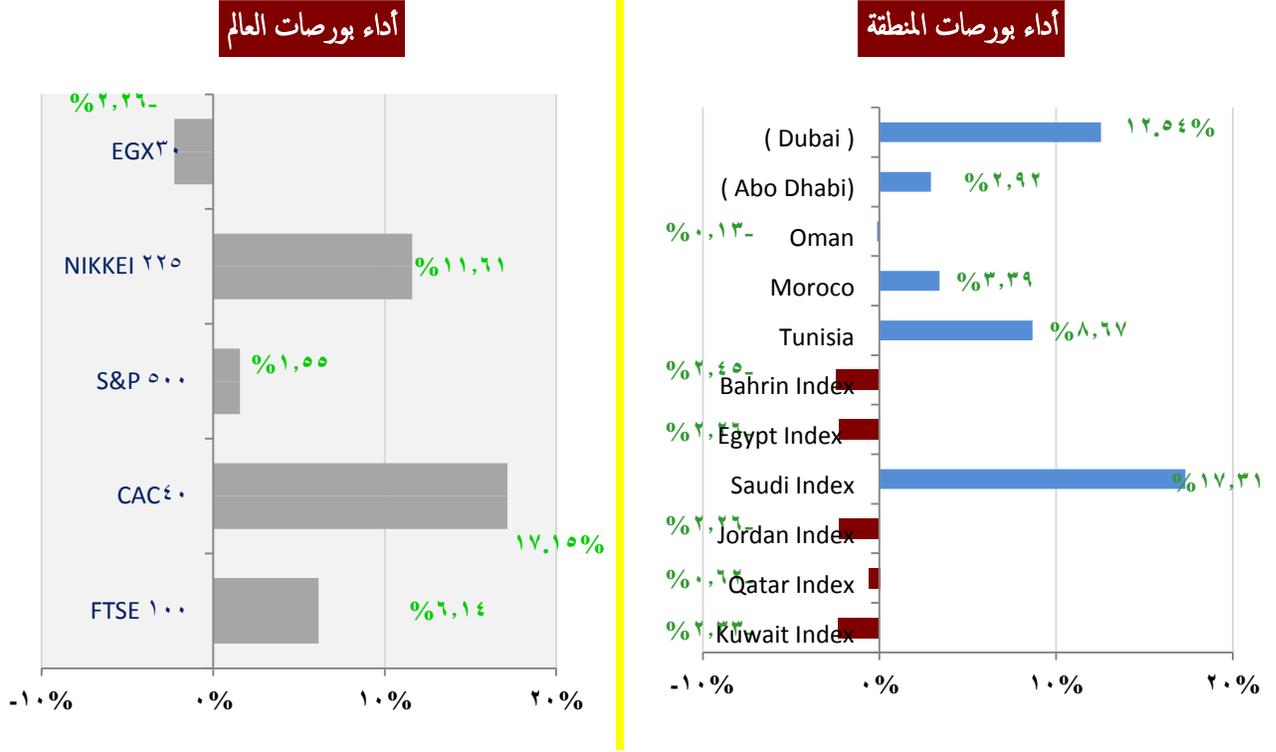
رأس المال السوقي في ٢٠١٥/٤/٣٠

رأس المال السوقي في ٢٠١٥/٤/٣٠				جدول (٦-١)
نسبة التغير عن بداية العام %	نسبة التغير عن الفترة المقارنة (%)	إغلاق أبريل ٢٠١٥	إغلاق أبريل ٢٠١٤	البيان
٠,٠%	٤,٦%	٤٩٩,٧٩	٤٧٨,٠٤	رأس المال السوقي للأسهم المقيدة (مليار جنيه)
٧,٤-%	٠,٢-%	٢٠٧,٧٠	٢٠٨,١٩	رأس المال السوقي لـ EGX٣٠ (مليار جنيه)
١٥,٢%	٤,٧%	١,٢٥	١,١٩	رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل (مليار جنيه)

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المتصورة نحو ٥٠٠ مليار جنيه في نهاية جلسة تداول ٢٠١٥/٤/٣٠ . وذلك بارتفاع عن الفترة المقارنة العام السابق قدره ٤,٦% ، وهو نفس إغلاق جلسة التداول نهاية العام السابق (أسعار إغلاق جلسة يوم ٢٠١٤/١٢/٣١) . و قد سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية شهر أبريل ٢٠١٥ نسبة ٢٨,٥%^١ .

^١ الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة هو ١٧٥٣,٣ مليار جنيه لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ ومصدره وزارة التخطيط (نشرة الحسابات القومية).

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم من أول العام وحتى نهاية أبريل ٢٠١٥



Market	Index
Kuwait	Kuwait S E (KWSE)
Doha	QE General (QSI)
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM ٣٠ (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX ٣٠

٣. التفتيش :

التفتيش على شركات الأوراق المالية			جدول (٧-١)
نسبة التغير %	إجمالي تراكمي يناير - أبريل ٢٠١٥	إجمالي تراكمي يناير - أبريل ٢٠١٤	البيان
٦٨-%	٦	١٩	التفتيش الدوري
٢٥-%	٣٩	٥٢	التفتيش المفاجئ
٦٦-%	٢١	٦٢	التفتيش للتحقق
٥٠-%	٦٦	١٣٣	الإجمالي

قامت الهيئة حتى نهاية شهر أبريل بعدد ٦٦ محمة تفتيش على شركات الأوراق المالية مقابل ١٣٣ محمة تفتيش خلال الفترة المقارنة من العام السابق ٢٠١٤ .

٤. الترخيص للشركات :

بيان مقارنة بعدد التراخيص الممنوحة لأنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية					جدول (٨-١)
عدد الأنشطة المرخصة حتى نهاية أبريل ٢٠١٥	نسبة التغير %	التغير (-/+)	يناير- أبريل ٢٠١٥	يناير- أبريل ٢٠١٤	النشاط المرخص به
٧	-	٠	٠	٠	التوريق
٣	-	٠	٠	٠	التعامل والوساطة والسمسرة في السندات
٤٤	%١٠٠-	-١	٠	١	أمين حفظ
٥٢	-	١	١	٠	ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية
٤٨	%١٠٠-	-١	٠	١	إدارة صناديق الاستثمار
٧	-	٠	٠	٠	خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار
٤	-	٠	٠	٠	نشر المعلومات عن الأوراق المالية
١	-	٠	٠	٠	التقييم والتصنيف الائتماني للبنوك والمؤسسات المالية
٢٠٢	%٧٥-	-٣	١	٤	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية
١٤٦	-	٠	٠	٠	السمسرة في الأوراق المالية
٧٤	%١٠٠-	-١	٠	١	تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية
٢	-	٠	٠	٠	صناديق الاستثمار المباشر
١	-	٠	٠	٠	صانع سوق
٥٧	%١٠٠	٢	٤	٢	الاستشارات المالية عن الأوراق المالية
٢٣	-	٠	٠	٠	شركة صناديق
١٩	-	٠	٠	٠	رأس المال المخاطر
١٠٠	%٥٠-	-١	١	٢	صناديق الاستثمار
١	-	٠	٠	٠	المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية
١	-	٠	٠	٠	تقييم وتحليل الأوراق المالية
٧٩٢	% ٣٦ -	-٤	٧	١١	الاجمالي

* صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق وتشمل أيضاً الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

بلغ عدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية والتي تمت الموافقة على ترخيصها خلال الفترة من أول العام حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ عدد ٧ تراخيص موزعة على أربع أنشطة ، مقابل ١١ ترخيص موزعة على ٦ أنشطة خلال نفس الفترة من العام السابق، وتمثل التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال الفترة محل الدراسة موزعة على الأنشطة المختلفة كما هو موضح بالجدول السابق. وقد بلغ إجمالي عدد التراخيص الممنوحة لأنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ عدد ٧٩٢ ترخيص.

٥. الترخيص للمهنيين :

الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧:

بيان مقارنة بعدد العاملين الذين اجتازوا الاختبارات طبقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧				جدول (٩-١)
نسبة التغير %	التغير (+/-)	يناير- أبريل ٢٠١٥	يناير- أبريل ٢٠١٤	النشاط المرخص به
٠%	٠	١٦	١٦	الأعضاء المنتدبين
٥٧%-	-٨	٦	١٤	مديرين الفروع
٥٠%	٢	٦	٤	مراقب داخلي
١٠٠%	١	٢	١	مسؤول مكافحة غسل الأموال
٤٣%-	-٣	٤	٧	المراقب الداخلي ومسؤول مكافحة غسل الأموال
١٣٣%	٤	٧	٣	مدير عمليات المكتب الخلفي
١٤%-	-١	٦	٧	مدير مخاطر
٨٠%-	-٨	٢	١٠	مراجع داخلي
٨٠%-	-٤	١	٥	مدير مالي
٤٦%-	-٤٤	٥١	٩٥	مدير حساب
--	١	١	٠	باحث و محلل مالي
٢٧%-	-٦٠	١٠٢	١٦٢	الإجمالي

خلال الفترة من أول العام حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ :

وصل العدد الإجمالي للذين اجتازوا الاختبارات للمتقدمين لشغل الوظائف وعددهم ١١ وظيفة والمحددة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ للعاملين في مجال الأوراق المالية خلال الفترة إلى ١٠٢ ، مقابل ١٦٢ خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد استحوذت وظيفة مديرو الحساب على النسبة الأكبر من التراخيص الممنوحة للعاملين في مجال الأوراق المالية حيث وصل عددهم خلال الفترة محل الدراسة إلى ٥١ ، مقابل ٩٥ خلال نفس الفترة من العام السابق .

ثانياً: نشاط التأمين

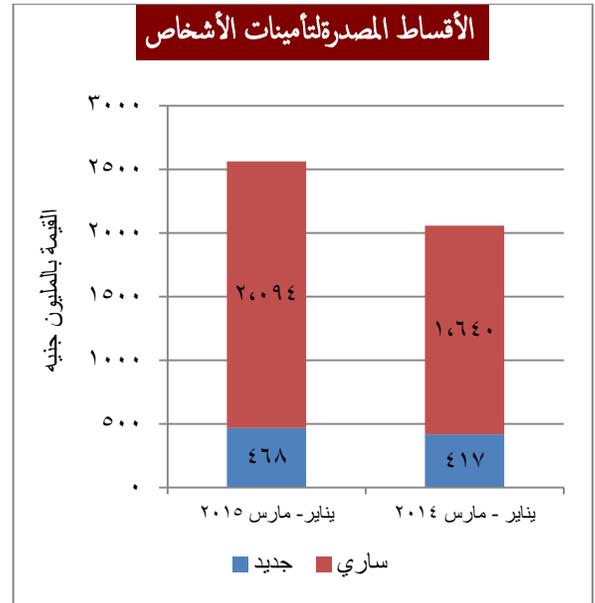
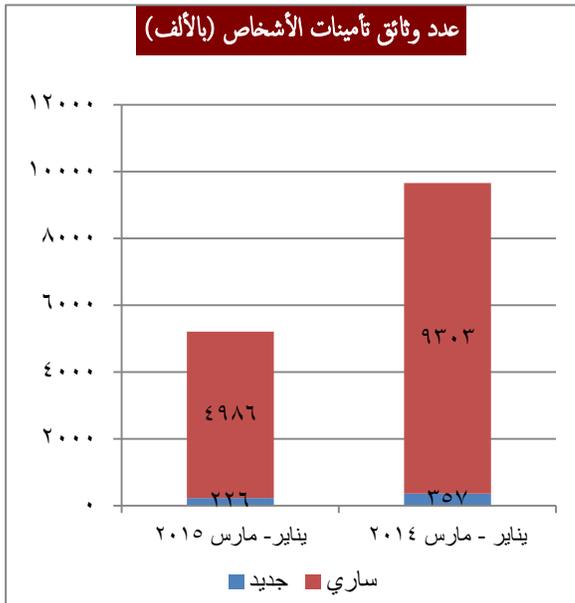
١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

١-١. البيانات المالية :

١-١-١. الإصدارات :

إصدارات تأمينات الأشخاص

بيان بالإصدارات الجديدة والسارية لتأمينات الأشخاص									جدول (١-٢)
مبالغ التأمين بالمليار جنيه			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			عدد الوثائق (بالألف)			بيان
المجموع	ساري	جديد	المجموع	ساري	جديد	المجموع	ساري	جديد	
٩٣٧	٨٣٦	١٠١	٢٥٦١,٨	٢٠٩٣,٨	٤٦٨	٥٢١٢	٤٩٨٦	٢٢٦	يناير- مارس ٢٠١٥
٨١٤	٧٤٨	٦٥	٢٠٥٦,٣	١٦٣٩,٦	٤١٦,٧	٩٦٦٠	٩٣٠٣	٣٥٧	يناير - مارس ٢٠١٤
%١٥,٢	%١١,٨	%٥٤,٨	%٢٤,٦	%٢٧,٧	%١٢,٣	%٤٦,٠-	%٤٦,٤-	%٣٦,٦-	معدل التغير %



و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- (١) تناقص عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الأشخاص من ٣٥٧ ألف وثيقة إلى ٢٢٦ ألف وثيقة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وقد تركز هذا التناقص في عدد وثائق التأمين الجماعي لدى شركة مصر لتأمينات الحياة،
- (٢) تناقص عدد الوثائق السارية لتأمينات الأشخاص من ٩,٣ مليون وثيقة إلى ٤,٩٩ مليون وثيقة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وقد تركز هذا التناقص في عدد وثائق التأمين الجماعي لدى شركة مصر لتأمينات الحياة بسبب التغير في تعريف عدد وثائق التأمين الجماعي (من عدد المؤمن عليهم إلى عدد العقود).
- (٣) تناقص إجمالي عدد الوثائق (الجديدة + السارية) لتأمينات الأشخاص من ٩,٧ مليون وثيقة إلى ٥,٢ مليون وثيقة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق بسبب التغير في تعريف عدد وثائق التأمين الجماعي (من عدد المؤمن عليهم إلى عدد العقود).
- (٤) تزايد إجمالي الأقساط المُصدرة لتأمينات الأشخاص من ٢,١ مليار جنيه إلى ٢,٦ مليار جنيه من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وذلك بسبب التزايد المحقق في كلٍّ من الأقساط الجديدة والسارية.
- (٥) تجدر الإشارة إلى تزايد عدد الوثائق الجديدة والسارية خلال الفترة من يناير- مارس ٢٠١٥ بالمقارنة للفترة السابقة من هذا العام (يناير- فبراير ٢٠١٥) حيث تزايدت من ٤٢٥٩ الف وثيقة إلى ٥٢١٢ الف وثيقة بزيادة قدرها ٩٥٣ الف وثيقة وقد أدى ذلك إلى تزايد قيمة الأقساط المكتتب فيها من ١٦٧٥ مليون جنيه إلى ٢٥٦١ مليون جنيه بزيادة قدرها ٨٨٦ مليون جنيه وذلك كما يوضحه الجدول التالي

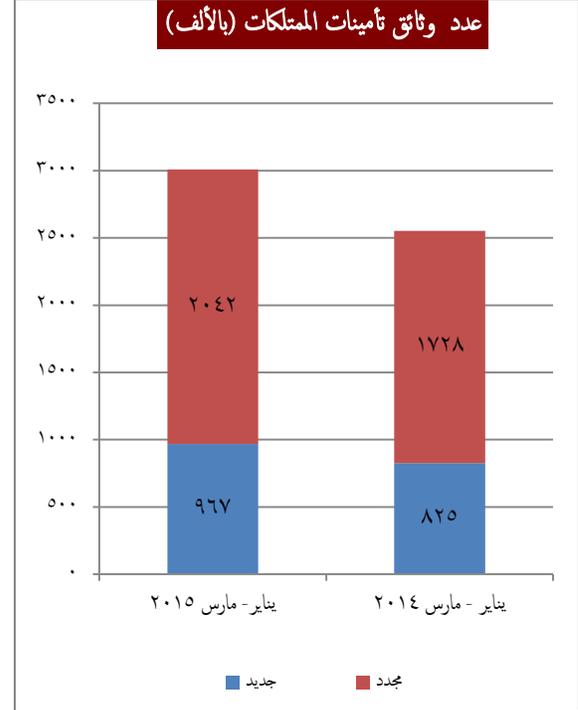
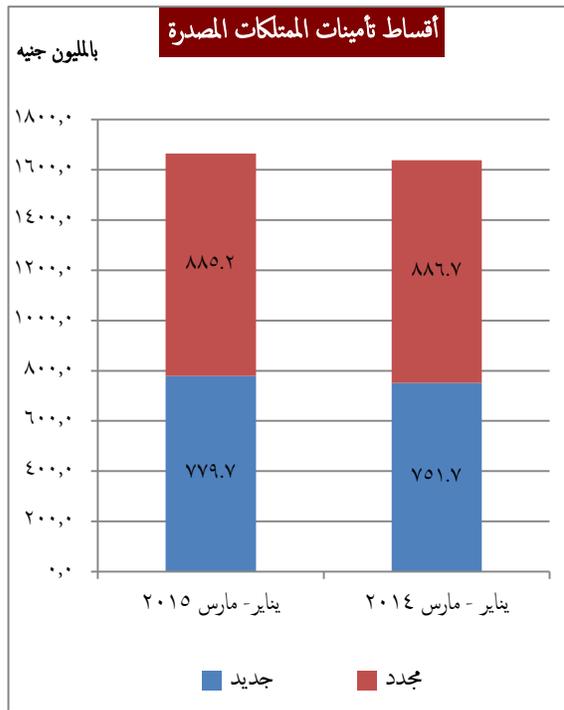
الاقساط بالمليون جنيه	عدد الوثائق	الفترة
٢٥٦١	٥٢١٢	يناير- مارس ٢٠١٥
١٦٧٥	٤٢٥٩	يناير- فبراير ٢٠١٥

و من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى ما يلي :

- تزايدت قيمة أقساط شركات التأمين التكافلي حياة من ٦٦ مليون جنيه في مارس عام ٢٠١٤ إلى ١١٧,٦ مليون جنيه في مارس عام ٢٠١٥ وقد حققت الشركة المصرية للتأمين التكافلي حياة حصة قدرها ٨٢% تليها شركة طوكيو مارين بحصة قدرها ١٢% وقد بلغ معدل الاحتفاظ الإجمالي من الأقساط نسبة ٨٨%.
- تبلغ نسبة العقود الجديدة في مارس ٢٠١٥ نسبة ٤,٣% فقط من إجمالي عدد الوثائق والعقود بالسوق المصري مقابل نسبة ٣,٧% في العام السابق وهي نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة بالأسواق الخارجية
- بلغ معدل تعامل الشركات مع الوسطاء الأفراد في تأمينات الحياة نسبة ٧٥% بينما يبلغ معدل التعامل مع شركات الوساطة التامينية نسبة ٤% كما تبلغ نسبة العمليات المقيدة إنتاج ادارة اى مباشر نسبة ٢١%.

إصدارات تأمينات الممتلكات:

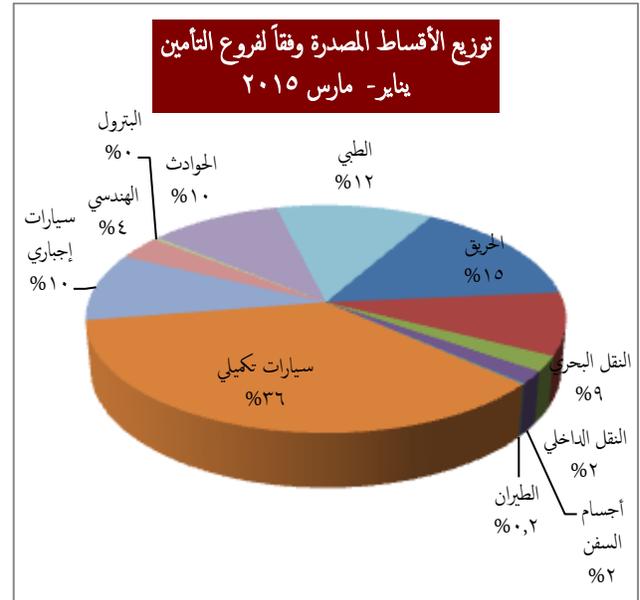
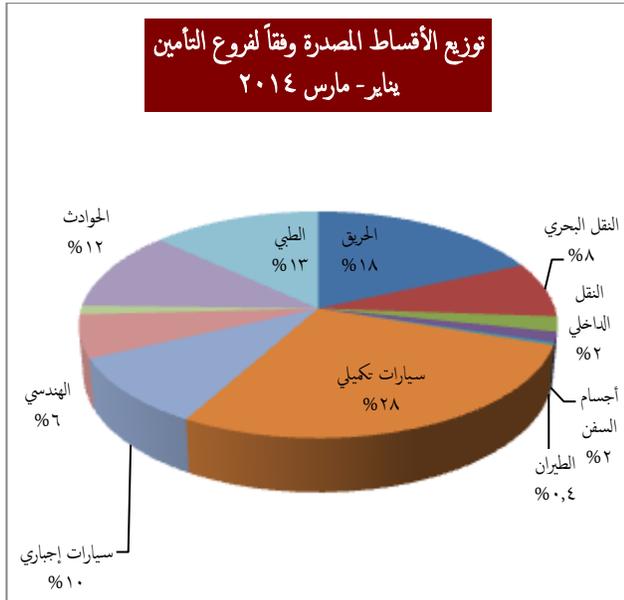
بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات									جدول (٢-٢)
مبالغ التأمين (بالمليار جنيهه)			الأقساط المصدرة (بالمليون جنيهه)			عدد الوثائق (بالألف)			بيان
المجموع	مجدد	جديد	المجموع	مجدد	جديد	المجموع	مجدد	جديد	
٣,٩٦٣,٦	٣,٣٣٢,٤	٦٣١,٢	١٦٦٥,٠	٨٨٥,٢	٧٧٩,٧	٣٠٠٩,٦	٢٠٤٢	٩٦٧	يناير- مارس ٢٠١٥
٢,٤٩٩,٥	١,٩٩٥,٢	٥٠٤,٣	١٦٣٨,٤	٨٨٦,٧	٧٥١,٧	٢٥٥٢,٨	١٧٢٨	٨٢٥	يناير- مارس ٢٠١٤
%٥٨,٦	%٦٧,٠	%٢٥,٢	%١,٦	%٠,٢-	%٣,٧	%١٧,٩	%١٨,٢	%١٧,٣	معدل التغير %



بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات

جدول (٣-٢)

يناير - مارس ٢٠١٤						يناير - مارس ٢٠١٥						فروع التأمين
الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			عدد الوثائق بالألف			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			عدد الوثائق بالألف			
المجموع	مجدد	جديد	المجموع	مجدد	جديد	المجموع	مجدد	جديد	المجموع	مجدد	جديد	
٢٤٩,٧	١٣٦,٣	١١٣,٣	٢٩	١٧	١٢	٣٠٣,٣	١٩٤,٨	١٠٨,٥	٢٩	١٧	١٢	الحريق
١٤٥,٦	٩٣,٢	٥٢,٤	٣٦	١٤	٢٢	١٣١,٧	٨٥,٦	٤٦,١	٤٤	١٤	٣١	النقل البحري
٣٥,٩	١٤,٩	٢١,٠	٢٦	٩	١٦	٣٥,٦	١٤,٢	٢١,٤	٣٠	١٤	١٦	النقل الداخلي
٢٨,٩	٢٢,٣	٦,٦	١	١	٠	٢٤,٧	٢٠,٥	٤,٢	٠,٨٩	٠,٥٤	٠,٣٥	أجسام السفن
٢,٥	٠,٠	٢,٥	٠	٠	٠	٦,٠	٠,٠	٦,٠	٠,٠٧	٠,٠٠	٠,٠٧	الطيران
٥٨٨,٢	٣١٢,٣	٢٧٥,٩	٣٢٩	٢٦١	٦٨	٤٦٥,٩	٢٣١,٤	٢٣٤,٥	٣٥٠	٢٧٨	٧٢	سيارات تكميلي
١٥٨,٥	٣٢,٠	١٢٦,٥	٢٠١٠	١٣٦١	٦٤٩	١٦٥,٤	١٧,٤	١٤٨,١	٢٣٣٩	١٥٨٢	٧٥٨	سيارات إجباري
٥٦,١	٢٦,١	٣٠,٠	٣	٢	٢	١٠١,٨	٦١,٧	٤٠,١	٤	٢	٢	الهندسي
٥,٣	٢,٨	٢,٥	٠	٠	٠	٢١,٢	١,٠	٢٠,٢	٠,٢٣	٠,١٣	٠,١١	البتترول
١٦٧,٩	٨٩,٦	٧٨,٣	١٠٦	٥٣	٥٣	١٩٠,٢	٩٥,٩	٩٤,٣	١٩٧	١٢٤	٧٤	الحوادث
١٩٩,٧	١٥٧,٢	٤٢,٤	١٣	١٠	٣	٢١٩,١	١٦٢,٧	٥٦,٤	١٥	١٢	٣	الطبي
١٦٣٨,٣	٨٨٦,٧	٧٥١,٤	٢٥٥٣	١٧٢٨	٨٢٥	١٦٦٤,٩	٨٨٥,٢	٧٧٩,٨	٣٠١٠	٢٠٤٢	٩٦٧	الإجمالي



و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- ١- تزايد عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الممتلكات من ٨٢٥ ألف وثيقة إلى ٩٦٧ ألف وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وذلك بسبب تزايد العدد في وثائق التأمين لمعظم فروع التأمين.
- ٢- تزايد عدد الوثائق المُجدَّدة لتأمينات الممتلكات من ١,٧ مليون وثيقة إلى ٢,٠ مليون وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وقد تركز هذا التزايد في فروع السيارات التكميلي والاجباري وقد حَقَّق فرع السيارات الإِجباري خلال الفترة حوالي ١٥٨٢ الف وثيقة والسيارات التكميلي ٢٧٨ الف وثيقة.
- ٣- تزايد عدد الوثائق الجديدة و المُجدَّدة لتأمينات الممتلكات من ٢٥٥٣ الف وثيقة إلى ٣٠١٠ الف وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق بسبب التزايد في عدد الوثائق المصدرة لكل من فروع السيارات التكميلي والاجباري.
- ٤- بلغ نسبة عدد الوثائق الجديدة والمجددة في فرع السيارات الاجباري نسبة ٧٧,٧% من اجمالي عدد الوثائق للسوق هذا العام مقابل نسبة ٧٨,٨% في العام السابق كما تمثل لفرع السيارات التكميلي بنسبة ١١,٦% مقابل ١٣% في العام السابق.
- ٥- تزايد إجمالي الأقساط المُصدرة لتأمينات الممتلكات من ١,٦٣٨ مليار جنيه إلى ١,٦٦٥ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.
- ٦- تزايدت قيمة الأقساط الجديدة من ٧٥١,٧ مليون جنيه إلى ٧٧٩ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.
- ٧- تُمثِّل الأقساط الجديدة نسبة ٣٢,١% من جملة الأقساط المُكْتَسَب فيها خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ كما أنها تُمثِّل نسبة ٣٢,٣% خلال نفس الفترة من العام السابق.

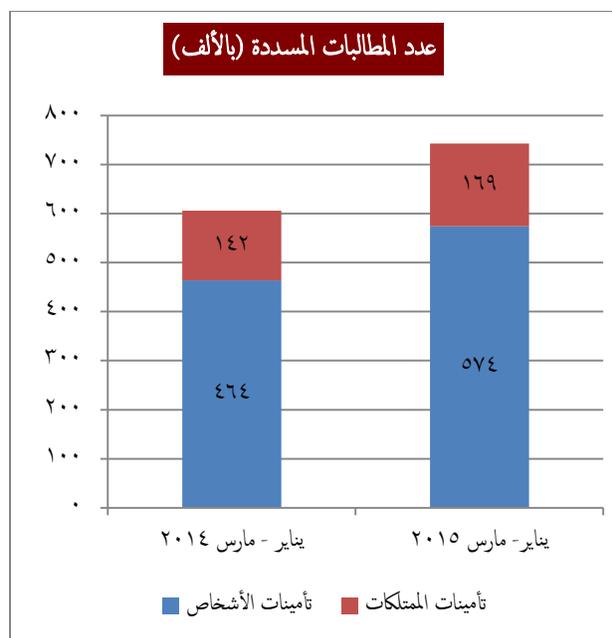
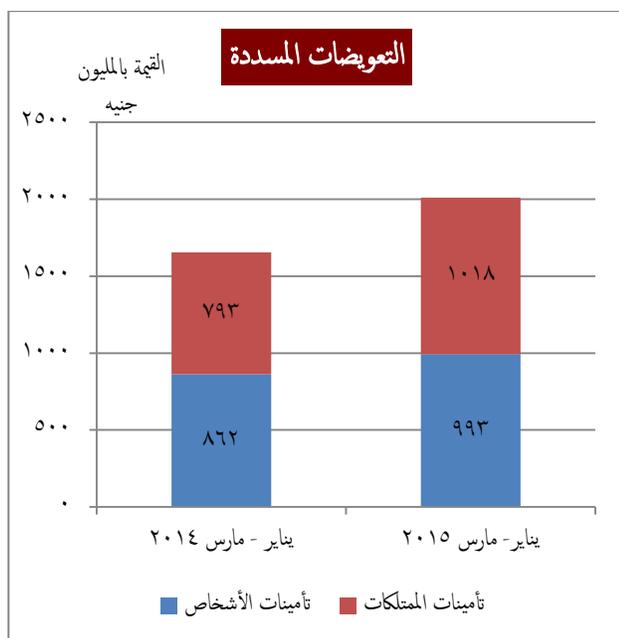
تجدر الإشارة الى

- تزايد عدد الوثائق الجديدة والمجددة خلال الفترة من يناير - مارس ٢٠١٥ بالمقارنة للفترة السابقة من هذا العام (يناير - فبراير ٢٠١٥) حيث تزايدت من ١٩٣٣ الف وثيقة إلى ٣٠٠٩ الف وثيقة بزيادة قدرها ١٠٧٦ الف وثيقة وقد ادى ذلك الى تزايد قيمة الاقساط المكتسب فيها من ١٠٣٥ مليون جنيه إلى ١٦٦٥ مليون جنيه بزيادة قدرها ٦٣٠ مليون جنيه وذلك كما يوضحه الجدول التالي

الاقساط بالمليون جنيه	عدد الوثائق (جديد-مجدد)بالالف	الفترة
١٦٦٥	٣٠٠٩	يناير- مارس ٢٠١٥
١٠٣٥	١٩٣٣	يناير- فبراير ٢٠١٥

- تزايدت قيمة أقساط شركات التأمين التكافلي ممتلكات من ٣٣٧ مليون جنيه في يناير- مارس ٢٠١٤ إلى ٣٩٩ مليون جنيه خلال الفترة يناير- مارس ٢٠١٥ وقد حققت الشركة المصرية للتأمين التكافلي ممتلكات حصة قدرها ٤٣% تليها شركة المشرق العربي (ارباب اورينت) نسبة ٣٤% من اجمالي اقساط التأمين التكافلي وقد بلغ معدل الاحتفاظ من الأقساط نسبة ٤٦%.
- بلغ معدل تعامل الشركات مع الوسطاء الافراد في تأمينات الممتلكات ١٧,٤% بينما يبلغ معدل التعامل مع شركات الوساطة التأمينية نسبة ٤,٧% كما تبلغ نسبة العمليات المقيدة انتاج ادارة اى مباشر نسبة ٧٧,٨%

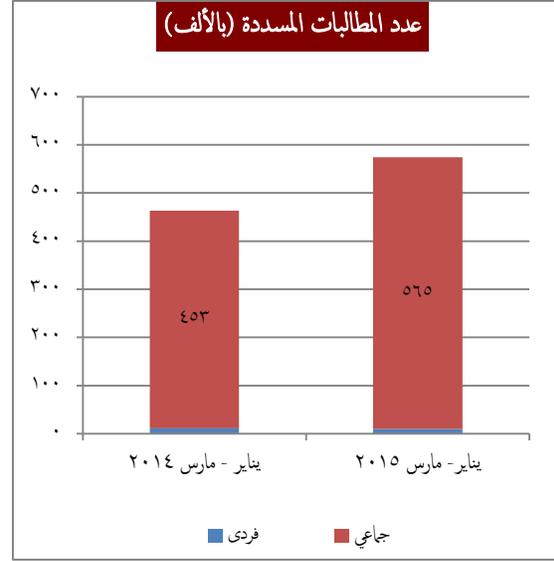
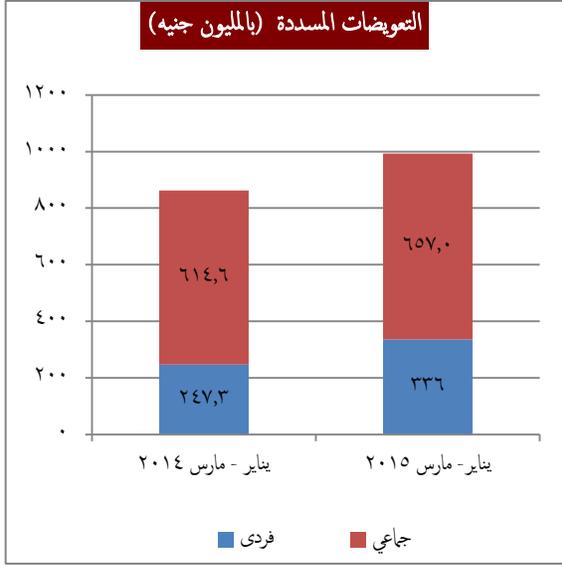
بيان مقارنة بالمطالبات والتعويضات						جدول (٢-٤)
الإجمالي		تأمينات الممتلكات		تأمينات الأشخاص		بيان
يناير- مارس ٢٠١٥	يناير- مارس ٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥	يناير- مارس ٢٠١٤	يناير- مارس ٢٠١٥	يناير- مارس ٢٠١٤	
٧٨٠	٦٢٩	١٨١	١٤١	٥٩٩	٤٨٨	عدد المطالبات المبلغه (بالألف)
٧٤٣	٦٠٦	١٦٩	١٤٢	٥٧٤	٤٦٤	عدد المطالبات المسدده بالألف ^٢
٢,٠١١	١,٦٥٥	١,٠١٨	٧٩٣	٩٩٣	٨٦٢	التعويضات المسدده بالمليون جنيه



^٢ المطالبات المسددة: هي المطالبات التي تم سدادها خلال الشهر بصرف النظر عن تاريخ ورودها للشركة.

١-٢-١-١ تعويضات تأمينات الأشخاص

بيان مقارنة بتعويضات تأمينات الأشخاص						جدول (٢-٥)
التعويضات المسددة بالمليون جنيه		عدد المطالبات المسددة (بالألف)		عدد المطالبات المبلغة (بالألف)		بيان
يناير - مارس ٢٠١٥	يناير - مارس ٢٠١٤	يناير - مارس ٢٠١٥	يناير - مارس ٢٠١٤	يناير - مارس ٢٠١٥	يناير - مارس ٢٠١٤	
٣٣٦	٢٤٧,٣	١٠	١١	١٠	١٢	فردى
٦٥٧,٠	٦١٤,٦	٥٦٥	٤٥٣	٥٩٠	٤٧٧	جماعي
٩٩٣	٨٦١,٩	٥٧٤	٤٦٤	٥٩٩	٤٨٨	الإجمالي



ويلاحظ ما يلي:

١. تزايد عدد المطالبات المبلغة لتأمينات الأشخاص من ٤٨٨ ألف مطالبة إلى ٥٩٩ ألف مطالبة تقريباً خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.
٢. تزايد عدد المطالبات المسددة من ٤٦٤ ألف تعويض إلى ٥٧٤ ألف تعويض لتأمينات الأشخاص خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.
٣. تزايد قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص من ٨٦٢ مليون جنيه إلى ٩٩٣ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.
٤. تزايد قيمة المطالبات المسددة خلال الفترة من يناير - مارس ٢٠١٥ بالمقارنة بالفترة السابقة يناير - فبراير ٢٠١٥ لتأمينات الأشخاص من ٦٣٦ مليون جنيه إلى ٩٩٣ مليون جنيه كما تزايدت عدد المطالبات المسددة خلال الفترة من يناير - مارس ٢٠١٥ بالمقارنة بالفترة السابقة يناير - فبراير ٢٠١٥ من ٣٨٥ ألف مطالبة إلى ٥٧٤ ألف مطالبة.

و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١. تزايد عدد المطالبات المبلّغة لمعظم فروع التأمين من ١٤٠ ألف مطالبة إلى ١٨٠ ألف مطالبة ويرجع ذلك إلى تزايد عدد المطالبات المبلّغة لمعظم فروع التأمين وبخاصة فرع التأمين الطبي حيث تزايدت من ٩٧ ألف مطالبة إلى ١٢٢ ألف مطالبة وقد استحوذ فرع التأمين الطبي على نسبة ٦٨ % من عدد المطالبات المبلّغة يليه فرع تأمينات السيارات التكميلي بنسبة ٢٢,٥%.
٢. تزايد إجمالي عدد المطالبات المُسدّدة من ١٤٢ ألف تعويض إلى ١٦٨ ألف تعويض ويرجع ذلك إلى تزايد عدد المطالبات المُسدّدة في معظم فروع التأمين كما تركز هذا التزايد في فرعي الطبي والسيارات التكميلي ، حيث استحوذ فرع التأمين الطبي على نسبة ٦٩ % من عدد المطالبات المُسدّدة كما استحوذ فرع تأمينات السيارات التكميلي على نسبة ٢٦,١%.
٣. تزايد إجمالي قيمة التعويضات المُسدّدة من ٧٩٣,١ مليون جنيه إلى ١,٠١٧ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق ، ويرجع سبب ذلك إلى تزايد قيمة التعويضات المُسدّدة لمعظم فروع التأمين عدا فرعي السيارات الاجبارى والهندسى.
٤. تجدر الاشارة الى تزايد قيمة المطالبات المسددة خلال الفترة من يناير - مارس ٢٠١٥ بالمقارنة للفترة السابقة خلال هذا العام يناير - فبراير ٢٠١٥ لتأمينات الممتلكات حيث تزايدت من ٦١١,٥ مليون جنيه الى ١,٠١٧ مليار جنيه وقد تركزت تلك الزيادة في كل من فروع الحريق والتكميلي والطبي كما تزايدت عدد المطالبات المسددة خلال الفترة من يناير - مارس ٢٠١٥ بالمقارنة للفترة السابقة خلال هذا العام يناير - فبراير ٢٠١٥ من ١٠١,١٦٥ الف مطالبة الى ١٦٨,٧٠٧ الف مطالبة وقد تركزت الزيادة في كل من فروع الطبي والتكميلي وذلك كما يوضحه الجدول التالى:

فروع التأمين		عدد المطالبات المسددة بالألف		قيمة التعويضات المسددة بالمليون جنيه	
		يناير-مارس ٢٠١٥	يناير-فبراير ٢٠١٥	يناير-مارس ٢٠١٥	يناير-فبراير ٢٠١٥
حريق		٣٩١	٧١٣	٢١٥	١١٥
تكميلي		٤٣٩٨٠	٢٨٤٧٥	٢٨٠	١٨٩
طبي		١١٦٣٨٩	٦٧٥٨٨	٢١٠	١٠٦

٣-١-١ الإلغاءات :

بيان مقارن بالإلغاءات						جدول (٢ - ٧)
الإجمالي		تأمينات الممتلكات		تأمينات الأشخاص		بيان
يناير-مارس ٢٠١٥	يناير-مارس ٢٠١٤	يناير-مارس ٢٠١٥	يناير-مارس ٢٠١٤	يناير-مارس ٢٠١٥	يناير-مارس ٢٠١٤	
٦٦	٦١	٤٩	٤٦	١٧	١٥	عدد الوثائق المlfاة (بالألف)

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

١. تزايد عدد الوثائق الملغاة لإجمالي تأمينات الأشخاص والممتلكات من ٦١ ألف وثيقة إلى ٦٦ ألف وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق ،
٢. تركزت معظم الإلغاءات لدى شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات في فرع السيارات التكميلي وخاصة شركة مصر للتأمين كما تركزت في فرع تأمينات الحياة الفردي بالنسبة لشركات تأمينات الأشخاص لدى شركة مصر لتأمينات الحياة ، وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء الوثائق يتم بناءً على طلب العميل أو من جانب شركة التأمين في حالة عدم سداد القسط المستحق .
٣. يُمثل عدد وثائق تأمينات الممتلكات الملغاة نسبة ٧٤,٤ % من إجمالي عدد الوثائق الملغاة خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ بينما تُمثّل إلغاءات تأمينات الحياة نسبة ٢٥,٦ % .
٤. تزايد عدد الوثائق الملغاة خلال الفترة من يناير -مارس ٢٠١٥ بالمقارنة للفترة السابقة يناير -فبراير ٢٠١٥ لتأمينات الاشخاص من ١١ الف وثيقة الى ١٧ الف وثيقة ولتأمينات الممتلكات من ٣٢ الف وثيقة الى ٤٩ الف وثيقة

٢-١ الفحص :

١-٢-١ فحص شركات التأمين

عمليات فحص شركات التأمين			جدول (٨-٢)
معدل التغير %	يناير- أبريل ٢٠١٥	يناير- أبريل ٢٠١٤	البيان
٦,١-%	٤٦	٤٩	فحص (مكتبي)
٥٢,٢-%	١١	٢٣	فحص (ميداني)
٢٥,٠-%	٣	٤	فحص مفاجئ (ميداني)
٥٠,٠-%	٢	٤	فحص شكوى (ميداني)
٥٥,٠-%	٣١	٢٠	دراسات ترتيبات إعادة التأمين

٢-٢-١ فحص شركات الوساطة في التأمين

عمليات فحص شركات الوساطة في التأمين			جدول (٩-٢)
معدل التغير %	يناير- أبريل ٢٠١٥	يناير- أبريل ٢٠١٤	البيان
٠,٠-%	١١	١١	فحص دوري
—	٠	٠	فحص مفاجئ
٠,٠-%	١١	١١	الإجمالي

٣-١ الترخيص :

١-٣-١ شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق وجمعيات التأمين التعاوني المسجلة بالهيئة ٣١ شركة تأمين (بعد الترخيص للشركة المتحدة للتأمين لمزاولة نشاط تأمينات الممتلكات) ، هذا بالإضافة إلى جمعية تأمين تعاوني واحدة ، وشركة ذات طبيعة خاصة وهي الشركة المصرية لضمان الصادرات شركة مساهمة مغلقة منشأة بقانون خاص بموجب أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ تزاوّل نشاط التأمين بالإضافة إلى أنشطة أخرى .

٢-٣-١ مجمعات التأمين وصناديق التأمين الحكومية

لم يطرأ أى تعديل خلال شهر أبريل ٢٠١٥ على عدد مجمعات التأمين البالغ عددها ٤ مجمعات تأمين . وكذلك لم يطرأ أى تعديل على عدد صناديق التأمين الحكومية المسجلة بالهيئة خلال هذا الشهر والبالغ عددهم ٤ صناديق تأمين حكومية ، و هو نفس عددهم خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ .

٤-١ اعتماد الوثائق :

بيان بالوثائق والتغطيات الواردة للهيئة بشأن اعتمادها عن شهر مارس ٢٠١٥

اسم الوثيقة	اسم الشركة
وثيقة تأمين الطبى	المجموعة العربية المصرية للتأمين
وثيقة تأمين ضد خطر العنف السياسى لقسمى الاضرار المادية وفقد الارباح	رويال للتأمين
وثيقة التأمين ضد الحوادث اثناء السفر للخارج ترافل سمارت	للتأمين- مصر AIG
وثيقة المسؤولية المهنية	المهندس للتأمين
وثيقة الفرحة ، بداية ، راحة البال ، امنيتى	التجاري الدولي للتأمين على الحياة
وثيقة العقد الجماعى لشركة ADES للبتترول	الدلتا لتأمينات الحياة

٢. صناديق التأمين الخاصة :

١-٢ الفحص

فحص صناديق التأمين الخاصة			جدول (١٠-٢)
معدل التغير %	يناير-أبريل ٢٠١٥	يناير-أبريل ٢٠١٤	البيان
-٧,٤%	١١٣	١٢٢	فحص مكنتي
-٨,٣%	١١١	١٢١	فحص ميداني
-٢٩,٥%	٣١	٤٤	إبداء الرأي في تعديل أو تسجيل للصناديق
-١٠٠,٠%	٠	٣	غلق مقار الصناديق
—	٠	٠	تصفية صناديق
—	٢	٠	شطب صناديق
-١٥,٦%	١٦٤٠	١٩٤٣,٤	قيمة الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها (بالمليون جنيه)
-٣٠٠,٠%	٨	٢	بيان الشكاوى التي وردت للإدارة

قامت إدارات الفحص الفني لصناديق التأمين الخاصة خلال الفترة من يناير-أبريل ٢٠١٥ بما يلي :

- **فحص مكنتي** لعدد ١١٣ صندوق تأمين خاص ، تم من خلاله التأكد من استيفاء الصناديق التي ترد حساباتها الختامية للبيانات والأيضاحات المتمة لتلك الحسابات ومنها تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الصندوق وإرفاق مصادقات البنوك باستثمارات الصناديق وسداد رسوم الإشراف والرقابة وتحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية وجدول أعمالها وكذلك استخراج المؤشرات المالية والفنية التي توضح التزام الصندوق بأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية وموافاة الصندوق بما أسفر عنه الفحص المكنتي من ملاحظات لاستيفائها تمهيدا للفحص الميداني .

- **فحص ميداني** لعدد ١١١ صندوق تأمين تم من خلاله فحص السجلات المحاسبية للتحقق من مطابقتها لما هو وارد بالحسابات الختامية للصندوق وكذلك التأكد من تحقيق موارد الصندوق المحددة بنظامه الأساسي وصحة حساب صرف المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء .

- **الموافقة على استثمارات** بلغت ١,٦ مليار جنيه و تتمثل هذه الاستثمارات في (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ ، ب - ودائع - وثائق صناديق استثمار - أذون خزانه - سندات حكومية) وذلك طبقاً للأحكام المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

٢-٢ تسجيل الصناديق:

تسجيل صناديق التأمين الخاصة			جدول (١١-٢)
معدل التغير %	يناير- أبريل ٢٠١٥	يناير- أبريل ٢٠١٤	البيان
١٦,٧%	٧	٦	تسجيل جديد
٢٣,٨%	٥٢	٤٢	تعديل أنظمة أساسية
٣٣,٣%	٤	٣	شطب

- صدر خلال شهر أبريل ٢٠١٥ عدد ٤ قرارات تتعلق بتسجيل وشطب و تعديل الأنظمة الأساسية لعدد ٣ صناديق تأمين خاصة.
- تم خلال الفترة من أول العام حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ تسجيل عدد ٧ صناديق تأمين خاص و تعديل الأنظمة الأساسية لعدد ٥٢ صندوق، و شطب عدد ٤ صناديق .
- تصدر القرارات بعد موافقة اللجنة المختصة والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠.

٣. الأنشطة المساعدة :

٣-١ شركات الوساطة فى التأمين وإعادة التأمين

بلغ عدد شركات الوساطة التأمينية فى نهاية شهر أبريل ٢٠١٥ عدد (٤٧) شركة مقارنة بعدد (٤٤) شركة وساطة فى نهاية أبريل ٢٠١٤ .

٣-٢ وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)

تسجيل وسطاء التأمين			جدول (٢-١٢)
معدل التغير %	يناير- أبريل ٢٠١٥	يناير- أبريل ٢٠١٤	البيان
١٠,٩%	٧٦٦٤	٦٩١٣	العدد السارى أول العام
٤٩,٢%	٢٦٤	١٧٧	تسجيل جديد
٣٦,٠-%	٧١	١١١	إعادة قيد
٢٦,١%	٢٦١	٢٠٧	شطب
١٠,٦%	٧٧٣٨	٦٩٩٤	العدد السارى فى نهاية الفترة

من الجدول السابق يتبين مايلى :

بلغ عدد وسطاء التأمين فى نهاية شهر أبريل ٢٠١٥ عدد (٧٧٣٨ وسيطا) مقابل عدد ٦٩٩٤ وسيطا فى نهاية شهر أبريل ٢٠١٤ بمعدل زيادة ١١ % .

أسباب شطب وسطاء التأمين			جدول (٢-١٣)
معدل التغير %	يناير- أبريل ٢٠١٥	يناير- أبريل ٢٠١٤	البيان
٢,٦%	١٥٧	١٥٣	شطب بسبب عدم التجديد
٩٨,٠%	٩٧	٤٩	شطب بسبب عدم استيفاء مستندات
-	٠	١	شطب بسبب رسوب فى امتحان الهيئة
٣٣,٣-%	٢	٣	شطب بناء على طلبهم
—	٥	٠	شطب بسبب الوفاة
-	٠	١	شطب بسبب مخالفة أحكام القانون (١٠) لسنة ١٩٨١
٢٦,١%	٢٦١	٢٠٧	إجمالى العدد المشطوب

٣- ٣ خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد شركات خبراء معاينة وتقدير الأضرار والبالغ عدد ٤٩ شركة في نهاية شهر أبريل ٢٠١٥. مقارنة بعدد ٤٦ شركة في نهاية أبريل ٢٠١٤.

٤- ٣ خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)

عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)			جدول (٢-١٤)
معدل التغير %	يناير- أبريل ٢٠١٥	يناير _ أبريل ٢٠١٤	البيان
١٧,١-%	٤٢٣	٥١٠	العدد السارى أول العام
١٠٠,٠-%	٠	٤	تسجيل جديد
٢٠٠,٠-%	٣	١	إعادة قيد
٧٧,٨-%	١٦	٩	شطب
١٩,٠-%	٤١٠	٥٠٦	العدد السارى في نهاية الشهر

من الجدول السابق يتبين مايلي :

بلغ عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار ٤١٠ خبير معاينة في نهاية أبريل ٢٠١٥ مقابل ٥٠٦ خبير معاينة في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ بمعدل انخفاض ١٩% .

٥- ٣ خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد خبراء التأمين الاستشاريين (أشخاص اعتباريين) في نهاية شهر أبريل ٢٠١٥ عدد ١٠ شركات مقارنة بعدد ١٢ شركة في نهاية أبريل ٢٠١٤.

٦- ٣ خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)

تم تسجيل عدد ٦ خبراء استشاريين في شهر أبريل ٢٠١٥ ليصل عددهم إلى ٣١٦ خبيراً مقارنة بعدد (٣٠٧) خبير استشاري في نهاية أبريل ٢٠١٤

٧- ٣ الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)

بلغ عدد الخبراء الاكتواريون (٣٢) خبير في نهاية شهر ابريل ٢٠١٥ ، مقارنة بعدد (٢٨) خبيراً اكتوارياً في نهاية أبريل ٢٠١٤.

ثالثاً: نشاط التمويل العقاري

أهم المؤشرات

بيان مقارن بأهم مؤشرات نشاط التمويل العقاري					جدول (٣ - ١)
تراكمياً منذ بداية النشاط حتى نهاية أبريل ٢٠١٥	تراكمياً منذ بداية النشاط حتى نهاية أبريل ٢٠١٤	نسبة التغير %	يناير- أبريل ٢٠١٥	يناير-أبريل ٢٠١٤	البيان
٥١٣١	٤٤٢٧	%٧٦,٢	٢٩٥,٨	١٦٧,٩	اجمالي التمويل العقاري الممنوح من الشركات (مليون جنيه)
٢٤٧١	٢٢٩٥	.	.	.	اجمالي أرصدة التمويل العقاري لدى شركات التمويل (مليون جنيه)
٨١٤	٧١٠	%٦٠٠,٠	١٤	٢	اجمالي قيمة إعادة التمويل العقاري (مليون جنيه)
٣٧٥٦٩	٣٤٣٨٦	%٣٥٥,٤	١٥٥٣	٣٤١	عدد المستثمرين (العقود)

١. تطور النشاط فيما يخص حجم التمويل العقاري

بلغ حجم التمويل العقاري الممنوح من شركات التمويل العقاري خلال الفترة المعروضة بدءاً من يناير ٢٠١٥ وحتى نهاية أبريل ٢٠١٥ مبلغ ٢٩٦ مليون جنيه مقابل ١٦٨ مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ ، بمعدل إرتفاع قدره ٧٦ % .

ويبلغ إجمالي حجم التمويل العقاري الممنوح من الشركات منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية شهر أبريل ٢٠١٥ ما قيمته ٥,٠ مليار جنيه مقابل ٤,٤ مليار جنيه حتى نهاية أبريل ٢٠١٤ بمعدل زيادة ١٦% .

٢. تطور النشاط فيما يخص إجمالي أرصدة التمويل العقاري

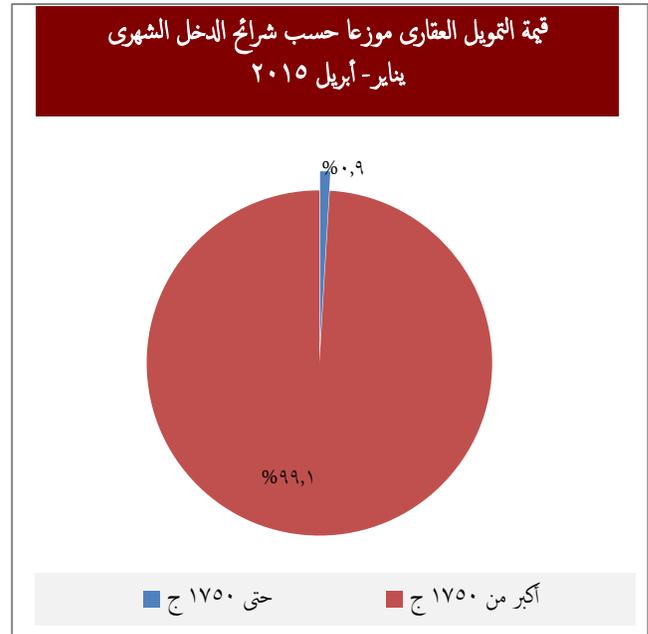
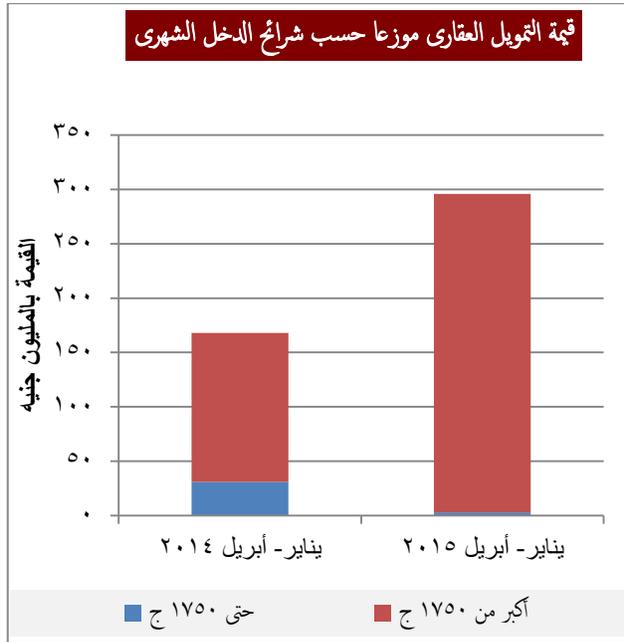
بلغ إجمالي أرصدة التمويل العقاري لدى شركات التمويل منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية شهر أبريل ٢٠١٥ ما قيمته ٢,٥ مليار جنيه مقابل ٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ .

٣. تطور النشاط فيما يخص حجم إعادة التمويل العقاري

بلغ حجم إعادة التمويل العقاري الممنوح من الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري خلال الفترة من أول العام حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ مبلغ ١٤ مليون جنيه مقارنة بقيمة ٢ مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ . وبلغ إجمالي قيمة إعادة التمويل العقاري الممنوح منذ بداية النشاط حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ مبلغ ٨١٤ مليون جنيه مقارنةً بمبلغ ٧١٠ مليون جنيه منذ بداية النشاط حتى نهاية أبريل ٢٠١٤ .

٤. تطور النشاط فيما يخص الدخل الشهري

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري القيمة بالمليون جنيه					جدول (٣ - ٢)
نسبة التغير %	يناير- أبريل ٢٠١٥		يناير- أبريل ٢٠١٤		الدخل الشهري بالجنه
	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	
٩١,٠-	%٠,٩	٢,٨	%١٨,٥	٣١,١	حتى ١٧٥٠ ج
١١٤,٢	%٩٩,١	٢٩٣,٠	%٨١,٥	١٣٦,٨	أكبر من ١٧٥٠ ج
٧٦,٢	%١٠٠	٢٩٥,٨	%١٠٠	١٦٧,٩	الإجمالي



يتضح من الجدول و الرسم البياني السابق :

استحوذت فئات الدخل أكبر من ١٧٥٠ جنيه شهرياً على نسبة ٩٩,١% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح بدءاً من يناير ٢٠١٥ وحتى نهاية أبريل ٢٠١٥ والبالغ قيمته ٢٩٦ مليون جنيه ، بينما استحوذت هذه الفئة خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ على ٨١,٥% من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح وقدره ١٦٨ مليون جنيه.

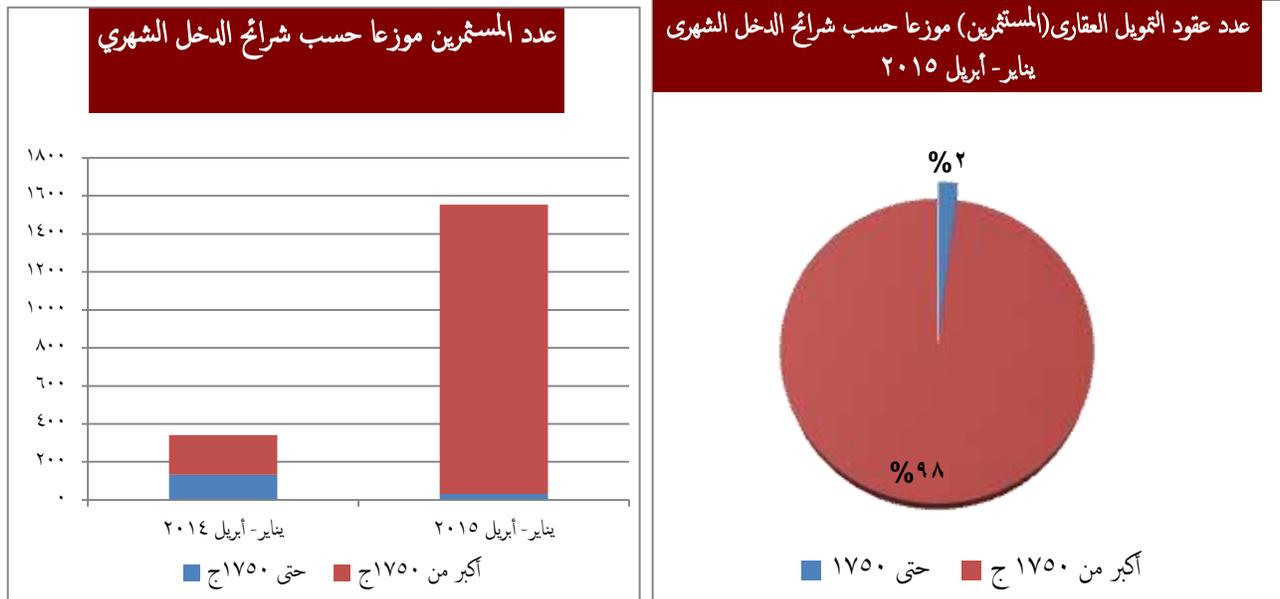
٥. تطور النشاط فيما يخص عدد العقود الجديدة (عدد المستثمرين)

بلغ عدد العقود الجديدة (المستثمرين) ١٥٥٣ عقداً (مستثمر جديد) خلال الفترة المعروضة بدءاً من يناير ٢٠١٥ وحتى نهاية أبريل ٢٠١٥ ، وذلك مقابل ٣٤١ عقداً خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ ليصل إجمالي عدد العقود منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية أبريل ٢٠١٥ إلى ٣٧٥٦٩ عقد (مستثمر) .

عدد عقود التمويل العقاري (المستثمرين) موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري					جدول (٣-٣)
نسبة التغير %	يناير- أبريل ٢٠١٥		يناير- أبريل ٢٠١٤		الدخل الشهري بالجنيه
	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
٧٥,٨-	%٢,١	٣٢	%٣٨,٧	١٣٢	حتى ١٧٥٠
٦٢٧,٨	%٩٧,٩	١٥٢١	%٦١,٣	٢٠٩	أكبر من ١٧٥٠ ج
٣٥٥,٤	%١٠٠	١٥٥٣	%١٠٠	٣٤١	الإجمالي

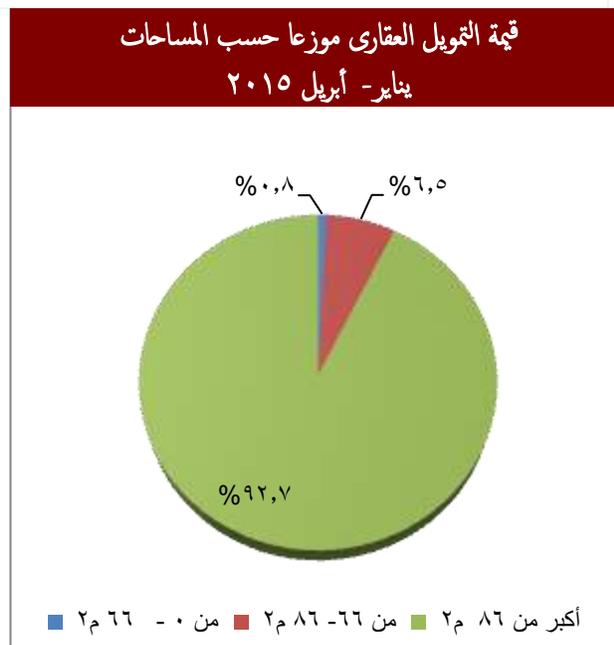
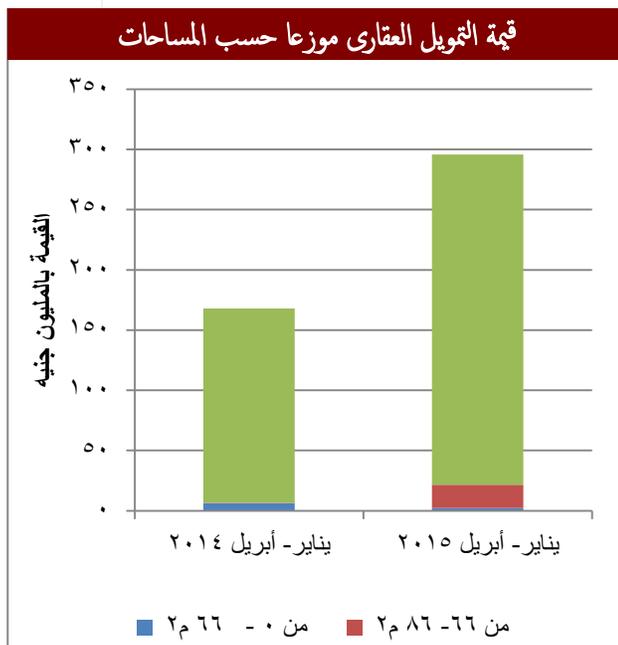
يتضح من الجدول السابق ما يلي :

مثلت نسبة عدد العقود في فئة الدخل أكبر من ١٧٥٠ جنيه شهرياً ٩٨ % من إجمالي عدد العقود خلال الفترة من أول العام حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ والبالغ عددهم ١٥٥٣ عقداً ، بينما كانت تمثل ٦١ % خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ والتي بلغ عدد العقود بها ٣٤١ عقداً .



٦. تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

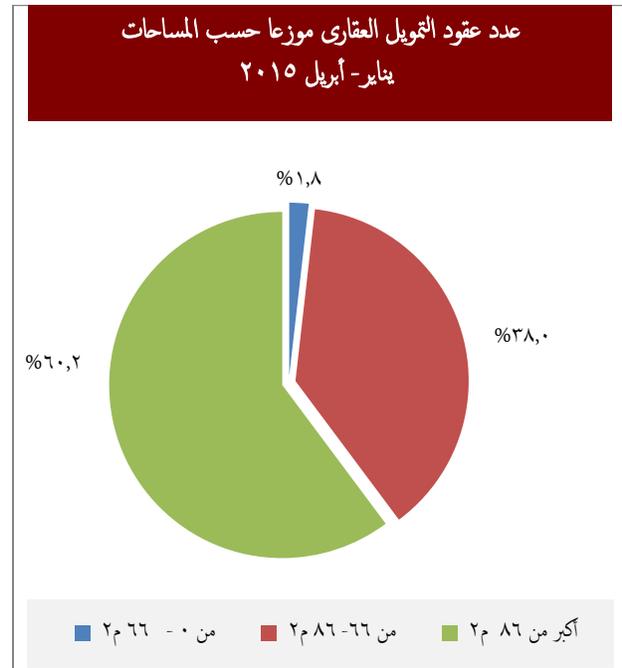
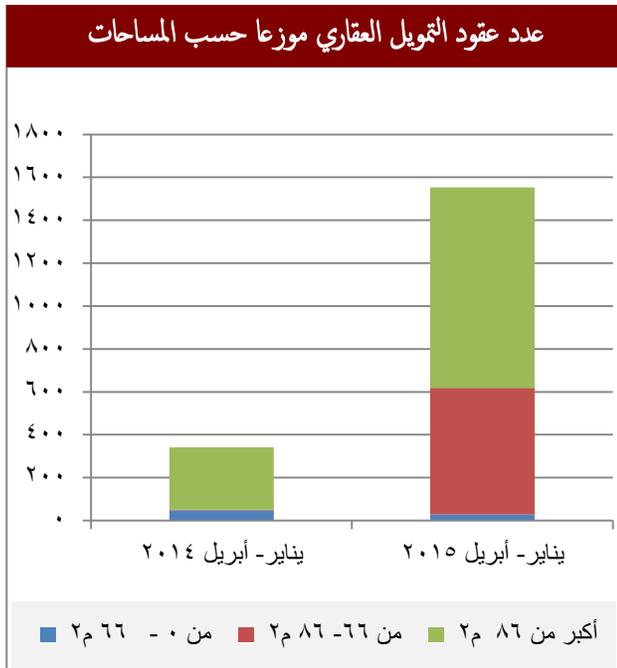
قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب فئة المساحة القيمة بالمليون جنيه					جدول (٣-٤)
يناير-أبريل ٢٠١٤	يناير-أبريل ٢٠١٥		يناير-أبريل ٢٠١٤		فئة المساحات ٢م
	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	
٦١,٣-	%٠,٨	٢,٤	%٣,٧	٦,٢	من ٠ - ٦٦ م٢
٠,٠	%٦,٥	١٩,٢	%٠,٢	٠,٣	من ٦٦-٨٦ م٢
٦٩,٩	%٩٢,٧	٢٧٤,٢	%٩٦,١	١٦١,٤	أكبر من ٨٦ م٢
٧٦,٢	%١٠٠,٠	٢٩٥,٨	%١٠٠,٠	١٦٧,٩	الإجمالي



يتضح من الجدول السابق ما يلي :

استحوذت فئة المساحة أكبر من ٨٦ م٢ على نسبة ٩٣ % من إجمالي التمويل الممنوح من أول العام حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ والبالغ قيمته ٢٩٦ مليون جنيه. بينما استحوذت هذه الفئة من المساحة في الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ على نسبة ٩٦ % من إجمالي التمويل الممنوح والذي بلغت قيمته ١٦٨ مليون جنيه.

عدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة المساحة					جدول (٣-٥)
نسبة التغير %	يناير- أبريل ٢٠١٥		يناير- أبريل ٢٠١٤		فئة المساحات م
	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
٤١,٧-	١,٨%	٢٨	١٤,١%	٤٨	من ٠ - ٦٦ م
٠,٠	٣٨,٠%	٥٩٠	٠,٦%	٢	من ٦٦- ٨٦ م
٢٢١,٣	٦٠,٢%	٩٣٥	٨٥,٣%	٢٩١	أكبر من ٨٦ م
٣٥٥,٤	١٠٠%	١٥٥٣	١٠٠%	٣٤١	الإجمالي



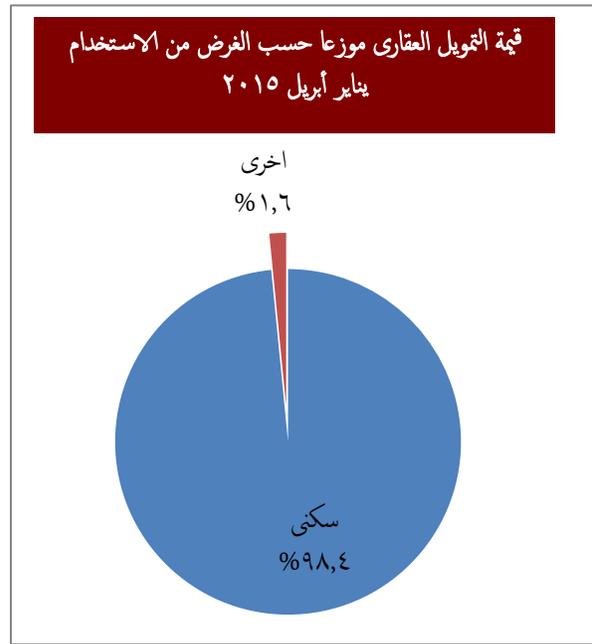
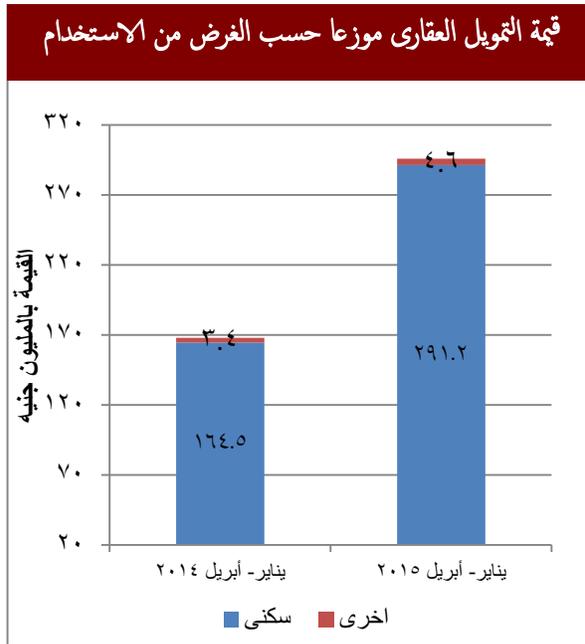
يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- انخفاض النسبة التي تحتلها فئة المساحة (٦٦ م فأقل) إلى ١,٨ % من إجمالي عدد العقود الجديدة خلال الفترة المعروضة (بدءاً من يناير ٢٠١٥ حتى نهاية أبريل ٢٠١٥) بينما كانت تحتل خلال الفترة المناظرة من العام السابق على نسبة ١٤,١ % .
- انخفاض النسبة التي تحتلها فئة المساحة (أكبر من ٨٦ م) إلى ٦٠,٢ % من إجمالي عدد العقود الجديدة منذ بداية يناير ٢٠١٥ حتى آخر أبريل ٢٠١٥، مقارنةً بنسبة ٨٥,٣ % خلال الفترة المناظرة من العام السابق .

- أما فئة المساحة (٦٦-٨٦ م^٢) فقد ارتفعت نسبتها ارتفعت نسبتها إلى ٣٨% من إجمالي عدد المستثمرين الجدد " العقود الجديدة " خلال الفترة المعروضة " بدءاً من يناير ٢٠١٥ حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ " ، بينما كانت تمثل نسبة ضئيلة جداً بلغت ٠,٦ % خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤ .

٧. تطور النشاط فيما يخص نوع الاستخدام

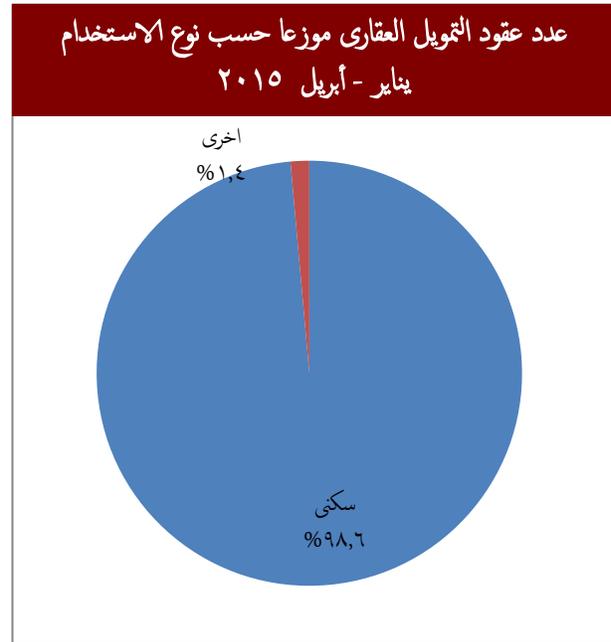
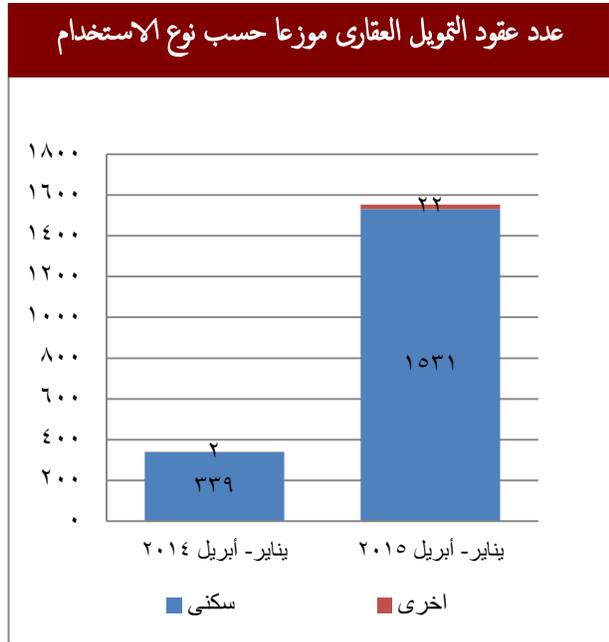
قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع الاستخدام					جدول (٦-٣)
القيمة بالمليون جنيه					
نسبة التغير %	يناير- أبريل ٢٠١٥		يناير-أبريل ٢٠١٤		الغرض
	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	
٧٧,٠	٩٨,٤%	٢٩١,٢	٩٨,٠%	١٦٤,٥	سكنى
٣٥,٣	١,٦%	٤,٦	٢,٠%	٣,٤	أخرى
٧٦,٢	١٠٠%	٢٩٥,٨	١٠٠%	١٦٧,٩	الإجمالي



يتضح من الجدول السابق ما يلي :

تمثل النسبة التي تحتلها فئة الوحدات السكنية ٩٨,٤% من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح في الفترة المعروضة من عام ٢٠١٥، بينما كانت تمثل نسبة ٩٨% من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح خلال الفترة المناظرة من العام السابق ٢٠١٤ .

عدد عقود التمويل العقاري موزعاً حسب الغرض من الاستخدام					جدول (٣-٧)
نسبة التغير %	يناير- أبريل ٢٠١٥		يناير- أبريل ٢٠١٤		نوع الغرض
	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
٣٥١,٦	%٩٨,٦	١٥٣١	%٩٩,٤	٣٣٩	سكنى
١٠٠٠,٠	%١,٤	٢٢	%٠,٦	٢	أخرى
٣٥٥,٤	%١٠٠	١٥٥٣	%١٠٠	٣٤١	الإجمالي



يتضح من الجدول السابق ما يلي :

استحوذت فئة الوحدات السكنية على نسبة ٩٨,٦ % من إجمالي عدد عقود التمويل العقاري خلال الفترة المعروضة " بدءاً من يناير ٢٠١٥ حتى نهاية أبريل ٢٠١٥" مقارنةً بنسبة ٩٩,٤ % خلال الفترة المناظرة من العام السابق ٢٠١٤ ، حيث يستحوذ السكن على الاهتمام الأكبر من جانب المستثمرين .

شركات التمويل العقاري

شركات التمويل العقاري					جدول (٣ - ٨)
تراكيا حتى نهاية أبريل ٢٠١٥	تراكيا حتى نهاية أبريل ٢٠١٤	نسبة التغير %	يناير-أبريل ٢٠١٥	يناير-أبريل ٢٠١٤	البيان
١٣	١٣	٠	٠	٠	عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري
٢٠٥٣	٢٠٥٣	٠	٠	٠	إجمالي رؤوس الأموال المصدرة للشركات (مليون جنيه)

لم يتم خلال شهر أبريل ٢٠١٥ منح تراخيص لشركات تمويل عقاري جديدة ، ليظل عدد الشركات ثابتاً عند ١٢ شركة للتمويل العقاري، وشركة واحدة لإعادة التمويل العقاري ، و هو نفس عدد الشركات في نهاية أبريل ٢٠١٤.

وبلغ إجمالي رؤوس الأموال المصدرة للشركات في نهاية أبريل ٢٠١٥ مبلغ ٢٠٥٣ مليون جنيه وهو نفس قيمتها في نهاية أبريل ٢٠١٤.

فيد المهنيين

عدد المتقدين بأنشطة التمويل العقاري				جدول (٣-٩)
حتى نهاية أبريل ٢٠١٥	حتى نهاية أبريل ٢٠١٤	في أبريل ٢٠١٥	في أبريل ٢٠١٤	البيان
٢١٤	٢١٥	٠	٠	وسطاء التمويل العقاري
١٧٩	١٨٥	١٨-	٢	خبراء التقييم العقاري
١٨٠	٢٠٣	٢٥-	١	الوكلاء العقاريين

تم بتاريخ ٢٠١٥/٤/٨ شطب عدد ١٨ خبير تقييم عقاري و ٢٥ وكيل عقاري لعدم التجديد في الميعاد المحدد قانوناً

رابعاً: نشاط التأجير التمويلي:

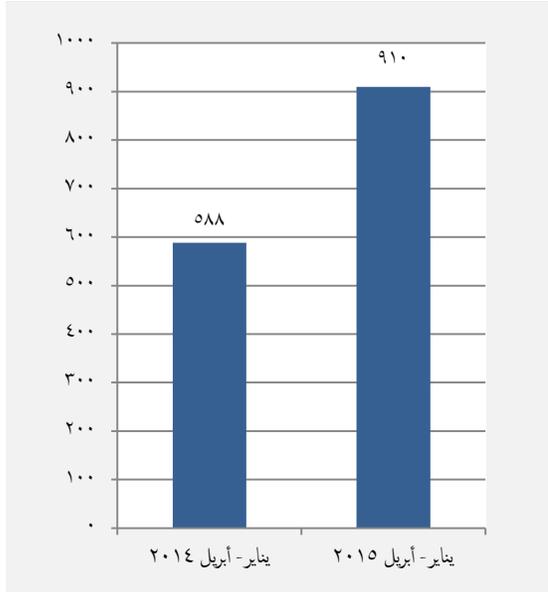
شهدت الفترة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر إبريل ٢٠١٥ تواصل الارتفاع الهائل في قيمة العقود في مجال التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وفيما يلي أهم مؤشرات أداء هذا النشاط حتى نهاية إبريل ٢٠١٥ :

عدد وقيمة العقود

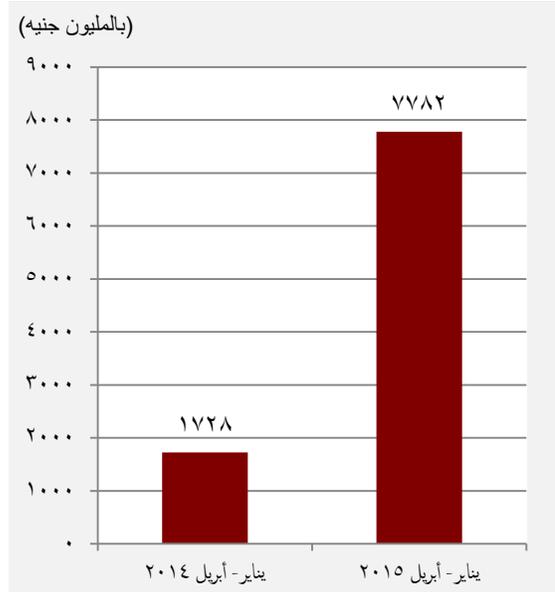
تطور نشاط التأجير التمويلي			جدول (٤-١)
نسبة التغير %	يناير - إبريل ٢٠١٥	يناير - أبريل ٢٠١٤	البيان
٥٤,٨ %	٩١٠	٥٨٨	عدد العقود
٣٥٠,٤ %	٧٧٨١,٦	١٧٢٧,٧	قيمة العقود (بالمليون جنيه)

- ارتفاع قيمة العقود لتصل إلى ٧٧٨١,٦ مليون جنيه مقارنةً بـ ١٧٢٧,٧ مليون جنيه حتى نهاية إبريل ٢٠١٤ بمعدل ارتفاع قدره ٣٥٠,٤ % . وكانت قيمة العقود خلال الفترة السابقة من هذا العام يناير حتى مارس ٢٠١٥ قد بلغت ٧١١٨ مليون جنيه كما شهدت ايضا الفترة السابقة تسجيل عقدين معدات ثقيلة بقيمة ٤٨٥٧,٥٢ مليون جنيه خلال شهر فبراير ٢٠١٥ لصالح الشركة المصرية للحفر البحري.
- ارتفاع عدد العقود ليصل إلى ٩١٠ عقداً مقارنةً بـ ٥٨٨ عقداً خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره ٥٤,٨ % .

تطور نشاط التأجير التمويلي وفقاً لعدد العقود



تطور نشاط التأجير التمويلي وفقاً لقيمة العقود

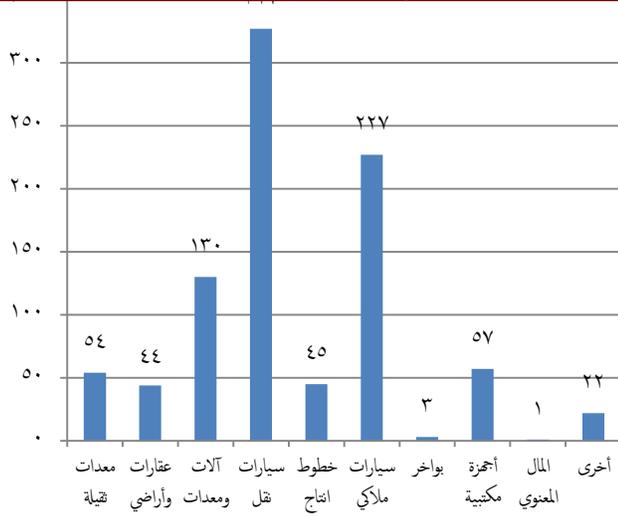


تصنيف النشاط

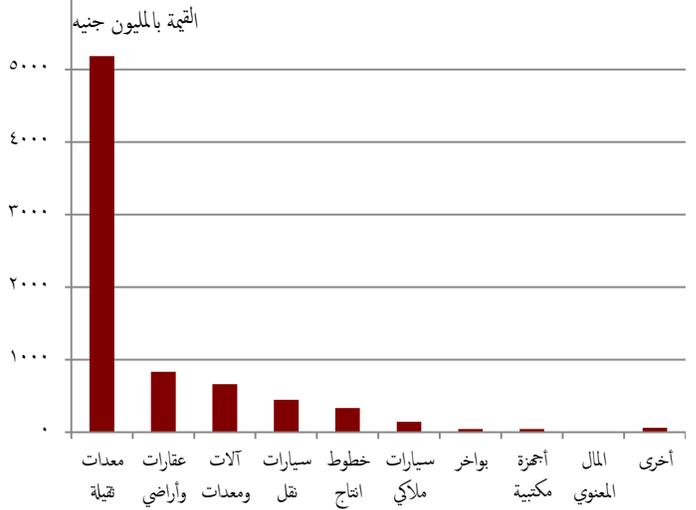
تصنيف عقود التأجير التمويلي وفقاً للنشاط						جدول (٢-٤)	
يناير - إبريل ٢٠١٥			يناير - أبريل ٢٠١٤			النشاط	٢
النسبة %	القيمة بالمليون جنيه	عدد العقود	النسبة %	القيمة بالمليون جنيه	عدد العقود		
٦٦,٧	٥١٨٦,٢	٥٤	٧,٩	١٣٥,٩	٦٢	معدات ثقيلة	١
١٠,٨	٨٣٧,٠	٤٤	٤١,٣	٧١٢,٨	٣٣	عقارات وأراضي	٢
٨,٦	٦٦٥,٤	١٣٠	١١,٥	١٩٨,٣	٥٩	آلات ومعدات	٣
٥,٨	٤٥٠,٦	٣٢٧	١٨,١	٣١٢,٣	١٧٩	سيارات نقل	٤
٤,٣	٣٣٧,٠	٤٥	٥,٣	٩١,٥	١٧	خطوط إنتاج	٥
١,٩	١٤٨,٢	٢٢٧	٦,٥	١١٢,٢	١٨١	سيارات ملاكي	٦
٠,٦	٤٧,٦	٣	٤,٠٢	٦٩,٥	٤	بواخر	٧
٠,٦	٤٦,٧	٥٧	١,٩٨	٣٤,٢	٤٢	أجهزة مكتبية	٨
٠,٠٣	١,٤	١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠	المال المعنوي	٩
٠,٨	٦١,٥	٢٢	٣,٥	٦١	١١	أخرى	١٠
١٠٠	٧٧٨١,٦٠	٩١٠	١٠٠,٠	١٧٢٧,٧	٥٨٨	الإجمالي	

- شهدت الفترة محل الدراسة - استمرار - تصدر نشاط المعدات الثقيلة قائمة التصنيفات مسجلاً هذه الفترة ٥١٨٦,٢ مليون جنيه بنسبة ٦٦,٦ %.
- تلا نشاط المعدات الثقيلة في الترتيب نشاط العقارات والأراضي باستحوازه على ١٠,٨ % من إجمالي قيمة العقود بقيمة بلغت ٨٣٧ مليون جنيه.
- وحل في الترتيب الثالث نشاط الآلات ومعدات بقيمة عقود بلغت ٦٦٥,٤ مليون جنيه ونسبة ٨,٥ % من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

عدد عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط حتى نهاية شهر إبريل ٢٠١٥



قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط حتى نهاية شهر إبريل ٢٠١٥



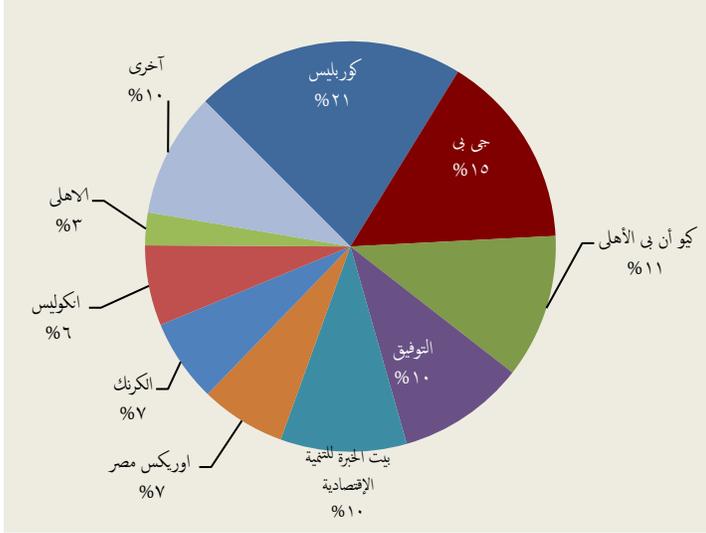
شركات التأجير التمويلي

شركات التأجير التمويلي		جدول (٣-٤)
يناير- أبريل ٢٠١٥	يناير- أبريل ٢٠١٤	بيان
٢١٨	٢١٤	عدد الشركات المقيدة حتى نهاية الشهر
٢٠	٢٥	عدد الشركات العاملة خلال الشهر

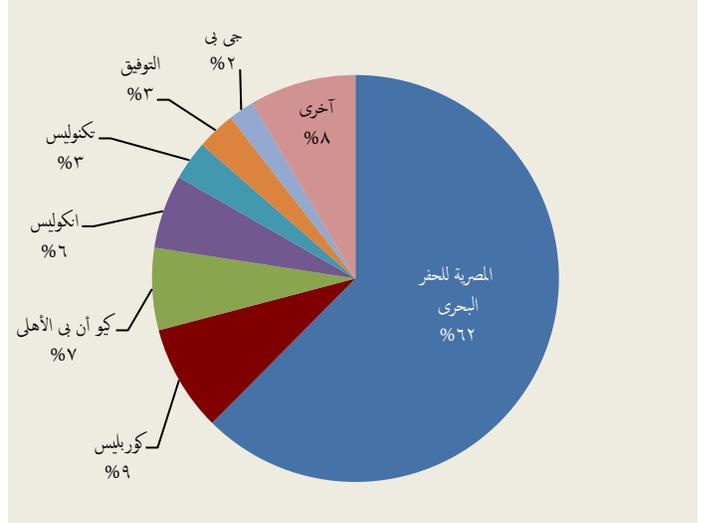
- شهدت الفترة محل الدراسة الترخيص لشركتين جديدتين بمزاولة نشاط التأجير التمويلي بالسوق وهما: " المجموعة المالية هيرمس للتأجير التمويلي" و " جلوبال ليس للتأجير التمويلي" ، ليصل بذلك عدد الشركات المقيدة بالهيئة إلى ٢١٨ شركة مقارنة بـ ٢١٤ خلال الفترة المناظرة من العام السابق. بينما شهدت الفترة محل الدراسة نشاط ٢٠ شركة تأجير تمويلي مقابل ٢٥ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .
- بلغ عدد الشركات التي تقل الحصة السوقية لها عن ٢% عدد ١٣ شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل ١٦ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .
- اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة الشركة المصرية للحفر البحري باستحواذها على حصة سوقية بلغت ٦٢,٤% ، تليها شركة كوربليس بحصة سوقية بلغت ٨,٤% ، لتأتي شركة كيو أن بي الأهلى فى الترتيب الثالث بنسبة ٦,٥% من إجمالي قيم العقود بالسوق حتى نهاية إبريل ٢٠١٥ .

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً						جدول (٤-٤)	
يناير- أبريل ٢٠١٥			يناير- أبريل ٢٠١٤			الشركة	م
النسبة %	القيمة بالمليون جنيه	عدد العقود	النسبة %	القيمة بالمليون جنيه	عدد العقود		
٦٢,٤٢	٤٨٥٧,٥٢	٢	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٠	المصرية للحفر البحري	١
٨,٤٧	٦٥٨,٧٧	٩٢	٢١,٢٧	٣٦٧,٤٦	٦٩	كوريليس للتأجير التمويلي - مصر (كوب ليس)	٢
٦,٥٣	٥٠٧,٧٩	٢٦٤	١١,٣٥	١٩٦,٠٧	١٤٠	كيو أن بي الأهلى للتأجير التمويلي	٣
٥,٨٥	٤٥٥,٥	١٠٦	٦,٣٢	١٠٩,١٨	٦٨	الدولية للتأجير التمويلي - انكوليس	٤
٣,١٥	٢٤٤,٨	١٤	١,٦٨	٢٩,٠٤	٢	تكبوليس للتأجير التمويلي	٥
٣,٠٧	٢٣٨,٨	٦٦	١٠,٠٤	١٧٣,٣٩	٥٥	التوفيق للتأجير التمويلي	٦
٢,٠٥	١٥٩,٧٦	٤٧	١٥,٤	٢٦٦,١٥	٣٥	جى بي للتأجير التمويلي	٧
١,٨٩	١٤٦,٩٩	٨٣	٦,٧١	١١٥,٩٥	٧٨	اوريكس مصر للتأجير التمويلي	٨
١,٨٥	١٤٤,١٦	١٧	٠,٩١	١٥,٦٦	١	تمويل للتأجير التمويلي	٩
١,٣	١٠١,١	٢٣	٠,١١	١,٩١	١	بيروس مصر للتأجير التمويلي	١٠
١,٢٧	٩٨,٩٦	٧٥	١,٠٨	١٨,٥٩	٢١	أديليس للتأجير التمويلي	١١
٠,٧١	٥٥,٣٢	٦٠	١,٣٤	٢٣,١٥	٢٩	الصعيد للتأجير التمويلي	١٢
٠,٦٢	٤٨,٣	١٠	٢,٥٨	٤٤,٦١	٢٠	الاهلى للتأجير التمويلي	١٣
٠,٣٤	٢٦,٧٧	٢٣	٠,٢١	٣,٦٢	١	التوفيق لتأجير الأصول للشركات الصغيرة والمتوسطة	١٤
٠,١٩	١٤,٨	٧	٠,٨٣	١٤,٤١	٦	الامارات دبي الوطنى للتأجير التمويلي	١٥
٠,١٥	١١,٥٨	٥	٠,١٥	٢,٦٥	٤	مكة للتأجير التمويلي	١٦
٠,٠٦	٥,٠٥	٤	٠,٢٧	٤,٧٢	٦	اوتراك للتأجير التمويلي	١٧
٠,٠٣	٢,٤٣	٦	٦,٥٤	١١٢,٩٩	٢	الكرنك للتأجير التمويلي	١٨
٠,٠٢	١,٨٥	٥	٠,٨٩	١٥,٤٦	٢٨	توشكى للتأجير التمويلي	١٩
٠,٠٢	١,٣٥	١	٠,٠١	٠,٢٥	١	النيل للتأجير التمويلي NFL	٢٠
٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٠	٩,٩٤	١٧١,٧٧	١١	بيت الخبرة للتنمية الاقتصادية	٢١
٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٠	١,٦١	٢٧,٨٥	١	مصر فوركايتال ليز للتأجير التمويلي	٢٢
٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٠	٠,٥٦	٩,٧	١	سياف لتأجير الطائرات والمعدات	٢٣
٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٠	٠,١٢	٢,٠٦	٥	مجموعة إخوان للتأجير التمويلي	٢٤
٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٠	٠,٠٦	١,٠٧	٢	نظم المكاتب المتكاملة	٢٥
٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠,٠٥	١	جراند إنفستمنت للتأجير التمويلي	٢٦
١٠٠,٠٠	٧٧٨١,٦	٩١٠	١٠٠,٠٠	١٧٢٢,٧٦	٥٨٨	الإجمالى	

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً
حتى نهاية شهر إبريل ٢٠١٤



الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً
حتى نهاية شهر إبريل ٢٠١٥



* أخرى: تشمل الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن ٢%.

* يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.

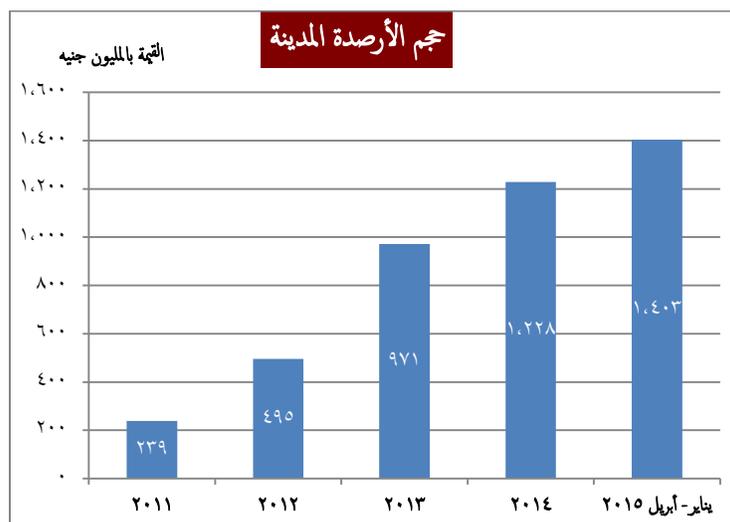
* قيمة العقود = القيمة التجارية الإجمالية ، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتي تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

خامساً : نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

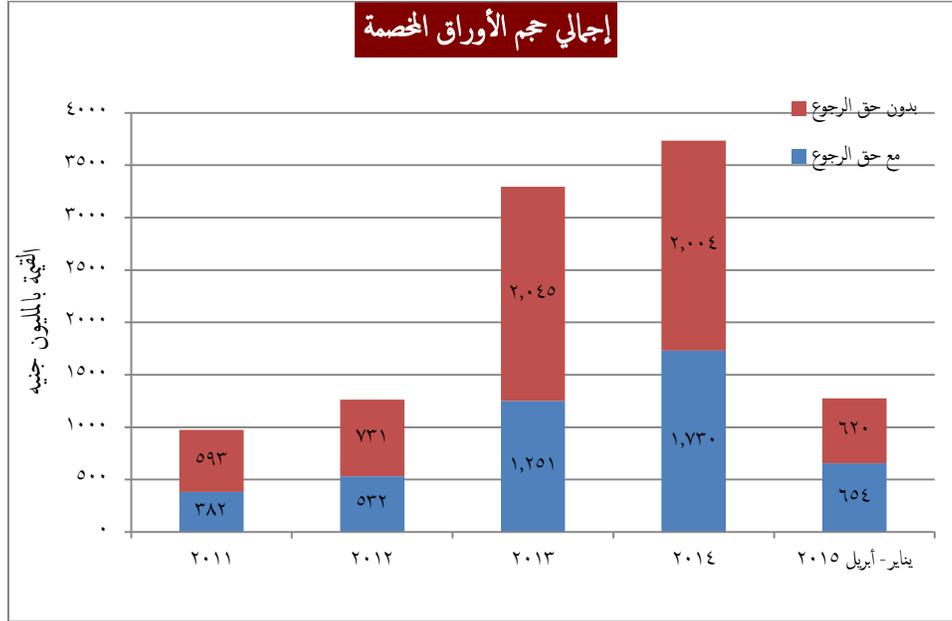
بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراة قيمة ١,٤٠٣ مليون جنيه من أول العام حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ بالمقارنة بـ ١,٢٢٨ مليون جنيه في ديسمبر ٢٠١٤ بمعدل زيادة قدره ١٤,٣%.

حجم الأرصدة المدينة					جدول (١-٥)
القيمة بالمليون جنيه					السنة
يناير- أبريل ٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
١,٤٠٣	١,٢٢٨	٩٧١	٤٩٥	٢٣٩	حجم الأرصدة المدينة



حجم الأوراق المخصمة

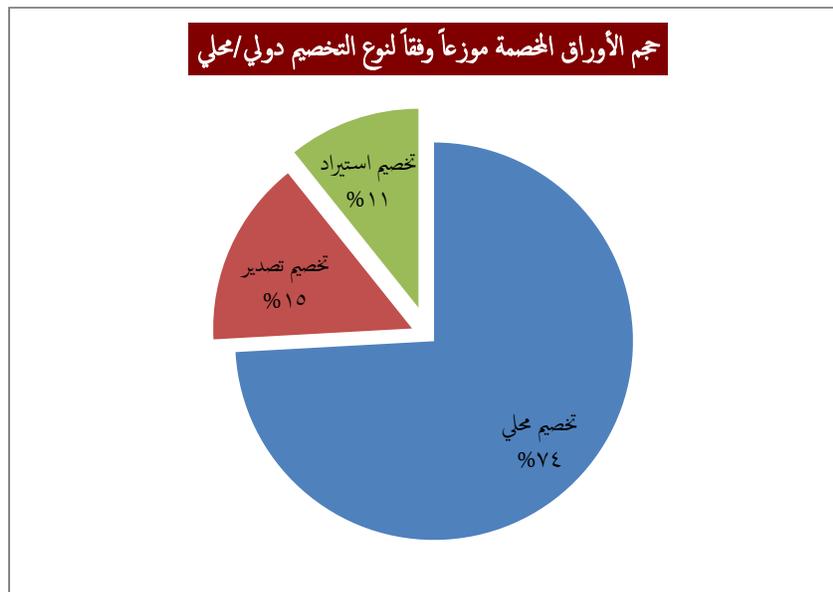
حجم الأوراق المخصمة					جدول (٢-٥)
القيمة بالمليون جنيه					البيان
يناير- أبريل ٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٦٥٤	١,٧٣٠	١,٢٥١	٥٣٢	٣٨٢	مع حق الرجوع
٦٢٠	٢,٠٠٤	٢,٠٤٥	٧٣١	٥٩٣	بدون حق الرجوع
١,٢٧٥	٣,٧٣٦	٣,٢٩٦	١,٢٦٣	٩٧٥	إجمالي حجم الأوراق المخصمة



حجم الأوراق المخصمة موزعاً وفقاً لنوع التخصيم دولي/ملي

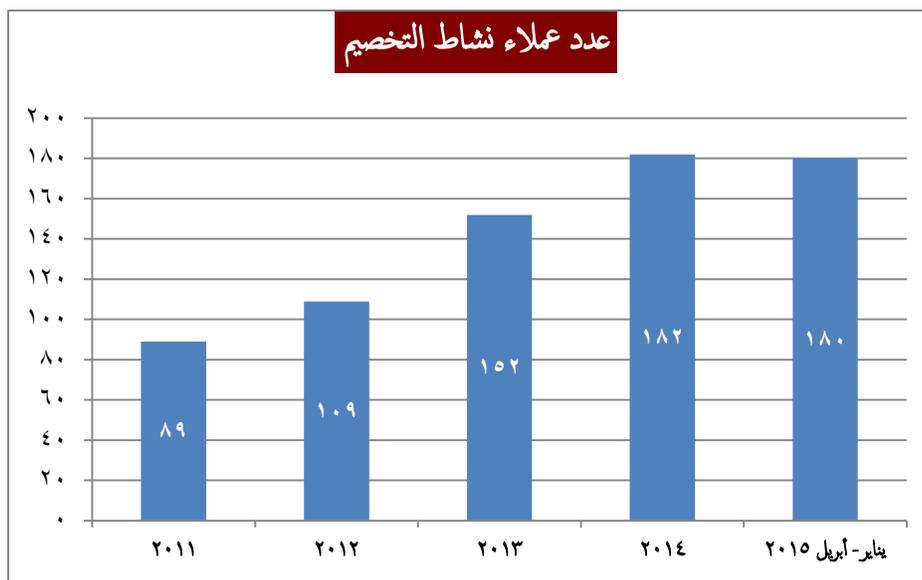
(أبريل ٢٠١٥)

يوضح الرسم البياني التالي حجم الأوراق المخصمة خلال شهر أبريل ٢٠١٥ موزعة وفقاً لنوع التخصيم: تخصيم محلي و تخصيم دولي (تصدير/استيراد) ، حيث استحوذ حجم الأوراق المخصمة محلياً على ٧٤% من إجمالي حجم الأوراق المخصمة ، بينما بلغ نصيب حجم الأوراق المخصمة دولياً نسبة ٢٦% من إجمالي الأوراق المخصمة ، حيث بلغ تخصيم التصدير (١٥%) أما تخصيم الاستيراد فقد كان نصيبه ١١% من إجمالي الأوراق المخصمة.



عدد العملاء

عدد العملاء					جدول (٣-٥)
يناير- أبريل ٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	البيان
١٨٠	١٨٢	١٥٢	١٠٩	٨٩	عدد العملاء



شركات التخصيم

خلال شهر أبريل ٢٠١٥ تم الترخيص لشركة المصريين للتخصيم ليصبح عدد شركات التخصيم العاملة في السوق المصري ٧ شركات.

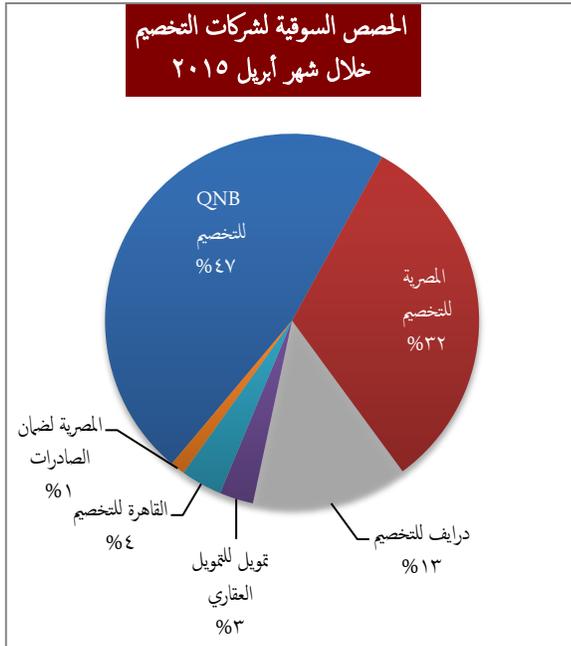
شركات التخصيم					جدول (٤-٥)
يناير- أبريل ٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	البيان
٧	٦	٦	٤	١	إجمالي عدد الشركات المقيدة
١	٠	٢	٣	٠	عدد الشركات التي حصلت على الترخيص

رؤوس أموال الشركات

رؤوس أموال شركات التخصيم	جدول (٥-٥)
رأس المال	شركة التخصيم
١٥ مليون دولار	الشركة المصرية للتخصيم
٤٨ مليون جنيه	شركة درايف للتخصيم
١٥٠ مليون جنيه	شركة QNB للتخصيم (NSGB سابقاً)
١٠٠ مليون جنيه	شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط التخصيم)
١٠ مليون جنيه	شركة القاهرة للتخصيم
٢٥٠ مليون جنيه	الشركة المصرية لضمان الصادرات
١٠ مليون جنيه	شركة المصريين للتخصيم

الحصص السوقية لشركات التخصيم خلال شهر أبريل ٢٠١٥

فيما يلي بيان بحجم الحصص السوقية لشركات التخصيم وفقاً لحجم الأوراق المخصصة خلال شهر أبريل ٢٠١٥



الحصص السوقية لشركات التخصيم خلال شهر أبريل ٢٠١٥	جدول (٦-٥)
الحصة السوقية	اسم الشركة
٤٦,٨٩%	شركة QNB للتخصيم
٣١,٩٣%	الشركة المصرية للتخصيم
١٣,٤٣%	شركة درايف للتخصيم
٣,٥٧%	شركة القاهرة للتخصيم
٢,٩٣%	شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)
١,٢٥%	الشركة المصرية لضمان الصادرات

سادساً : نشاط التمويل متناهي الصغر:

- أصدر المهندس إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء، قراراً بأن يكون التظلم من القرارات الإدارية الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية تطبيقاً لنص المادة ١٩ من القانون ، والخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، أمام لجنة تظلمات برئاسة أحد مستشاري مجلس الدولة وعضوية اثنين من المستشارين وعضو من ذوي الخبرة يختاره رئيس الوزراء بالإضافة إلى ممثل عن الهيئة خلال ١٥ يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالقرار أو علمه به، استكمالاً لبناء منظومة التمويل متناهي الصغر والتي بدأ تفعيلها بصدر القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤.
- ولا تسري القرارات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن إلغاء ترخيص الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات الأهلية قبل انقضاء ميعاد التظلم المشار إليه أو البت فيه، كما لا تقبل الدعوى بطلب إلغاء قرارات الهيئة قبل التظلم منها والبت فيها.
- ويمثل وجود لجان يمكن التظلم أمامها فرصة لسرعة النظر في قرارات الهيئة من قبل لجنة متخصصة حال اعتراض شركة أو جمعية أو مؤسسة أهلية عليها وتضررها منها.
- و قد أكد السيد رئيس مجلس الوزراء في اجتماعه بمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية اهتمام الحكومة بتوسيع قاعدة استفادة المواطنين من التمويل متناهي الصغر، وبتشجيع زيادة عدد الجهات العاملة في مجال إتاحة ذلك التمويل.
- وافقت وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر بالهيئة في اجتماعها الأخير على منح تراخيص لعدد ٨٣ جمعية أهلية للممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وذلك في ضوء أحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤. وبذلك تكون الهيئة قد أصدرت تراخيص لعدد ٢٥٣ جمعية ومؤسسة أهلية ولشركة واحدة في مجال التمويل متناهي الصغر يزيد التمويل الممنوح منها عن ٢ مليار ونصف المليار جنيه مصرية.
- وتخص التراخيص الجديدة جمعيات تمارس نشاطها في محافظات الاسكندرية وأسوان وقنا وسوهاج وأسيوط والمنيا وبنى سويف والوادى الجديد والفيوم والبحر الأحمر والغربية والقليوبية والمنوفية والدقهلية ودمياط والشرقية والإسماعيلية والجيزة والقاهرة. وكانت أكبرها مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية التابع لجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية بتمويل يناهز ٩٠٠ مليون جنيه ويتبعها ٥٩ مكتب فرعى.
- اجتمع السيد رئيس الهيئة مؤخراً بالاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية برئاسة د. طلعت عبد القوى بمقر الاتحاد، ويعتبر الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة قمة الهيكل التنظيمي للعمل التطوعي على مستوى الجمهورية، ويضم الاتحادات الإقليمية والنوعية المختلفة. وجرت مناقشة الجوانب التشريعية والتنظيمية لنشاط التمويل متناهي الصغر. وبأقى هذا الاجتماع ضمن سلسلة لقاءات وورش عمل نظمتها الهيئة في جنوب وشمال الصعيد وبالإسكندرية والقاهرة لعدة مئات من ممثلى الجمعيات الأهلية للتعريف بالقانون والمعايير ذات العلاقة بنشاطها في مجال التمويل متناهي الصغر. حيث تم التأكيد على أن فترة توفيق الأوضاع للجمعيات للحصول على ترخيص كما نظمها القانون هي ستة أشهر تنتهي في ١٣ مايو ٢٠١٥، وأن عدم توفيق الأوضاع سيعرض الجهات المخالفة لتبعات قانونية.

- تم تشكيل لجنة مؤقتة للإعداد لاجتماع أول جمعية عامة للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر لانتخاب أول مجلس إدارة له، وذلك بعد أن تم إقرار النظام الأساسي للاتحاد. وتضم اللجنة ستة أعضاء يمثلون جمعيات ومؤسسات أهلية وشركات حاصلة على ترخيص مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر إضافة إلى ممثل للصندوق الاجتماعي للتنمية.
- وقد نص القانون على إنشاء الاتحاد لأول مرة في مصر وتكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ولا يهدف للربح. ويضم الاتحاد في عضويته الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية والبنوك الممارسة لنشاط التمويل متناهي الصغر إضافة إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية وشركات ضمان الائتمان وغيرها من الجهات المعنية بالنشاط.
- وقد لعبت الجمعيات والمؤسسات الأهلية دوراً فاعلاً في إتاحة التمويل للمشروعات متناهية الصغر على مدى السنوات الماضية. لذا فقد راعت الهيئة في الضوابط الصادرة عنها تقسيم الجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى ثلاثة فئات وفقاً لحجم محفظة التمويل لدى كل منها، الفئة الأولى ذات المحافظ الأكثر من ٥٠ مليون جنيه والفئة الثانية للجمعيات والمؤسسات الأهلية التي لها محافظ تمويل تتراوح بين ١٠ إلى أقل من ٥٠ مليون جنيه والفئة الثالثة للأقل من ١٠ مليون جنيه. وتدرج ضوابط ممارسة النشاط وفقاً لكل فئة بما لا يضع أعباء غير مبررة على الجمعيات ذات المحافظ الصغيرة.
- قام وفد الهيئة العامة للرقابة المالية بزيارة استغرقت عدة أيام للاطلاع على تجربة الفلبين في مجال التأمين متناهي الصغر وتأني هذه البعثة والتي نظمتها ومولتها هيئة المعونة اليابانية (الجايكا) للاستفادة من خبرات مختلف الجهات العاملة في الفلبين، والتي تعد من الدول الناجحة في تطبيق منظومة التأمين متناهي الصغر. خاصة وأن الفلبين بها أعلى تغطية تأمينية للسكان، حيث يستفيد نحو ٢٠% من مواطني تلك الدولة من التأمين متناهي الصغر من خلال الجمعيات والبنوك الزراعية وقد ضمت بعثة الهيئة ممثلين عن وحدة التمويل متناهي الصغر وإدارات التأمين وأجرت لقاءات بالبنك المركزي وهيئة التأمين ومجلس الأوراق المالية وشركات تأمين وجمعيات أهلية عاملة في المجال إضافة إلى التعرف على مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني والسداد من خلال المحمول والتي تستخدم بصورة واسعة في الفلبين.
- كما تم عقد ورشة عمل للتأمين متناهي الصغر نظمتها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (الجايكا) بمشاركة قيادات من الجمعيات الأهلية والأمين العام للاتحاد الأفرو آسيوي للتأمين ورئيس مركز التأمين متناهي الصغر بالولايات وناقشت الندوة نتائج زيارة وفد من الهيئة العامة للرقابة المالية لدولة الفلبين كما تم استعراض أهمية توفير صيغ تأمينية تنسم بانخفاض التكلفة وسرعة أداء مبلغ التعويض، خاصة وأن الهيئة حريصة على أن يتضمن مشروع القانون الجديد للرقابة والإشراف على التأمين باباً خاصاً بالتأمين متناهي الصغر وتقنين آليات سهلة وغير مكلفة لتوزيع وثائق التأمين الخاصة به وتحصيل أقساطها. كما دعا رئيس هيئة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي "جايكا" لتقديم المساعدة للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، الذي تأسس مؤخراً والجارى انتخاب أول مجلس إدارة له خلال أسابيع قليلة، لتنفيذ برامج توعية فيما يخص الادخار والتأمين والتمويل متناهي الصغر للمتعاملين مع أعضاء الاتحاد من صغار أصحاب
- وحرصاً على التوعية بالقانون وشروط الترخيص ومعايير مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر فقد حرصت الهيئة على عقد عدد من اللقاءات وورش العمل في مختلف أقاليم مصر شملت المنيا و بورسعيد وقنا وبنى سويف والاسكندرية والقاهرة كما ضمت عدة مئات من ممثلي الجمعيات الأهلية

سابعاً : حماية حقوق المتعاملين

أ) الشكاوي

١. شكاوي سوق المال :

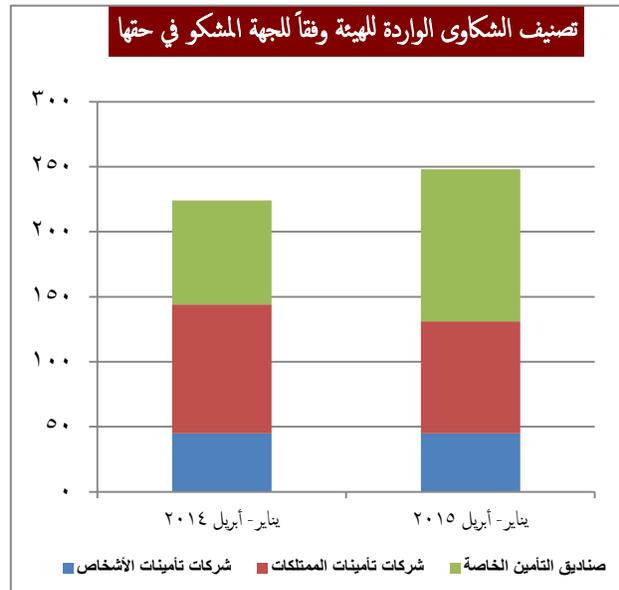
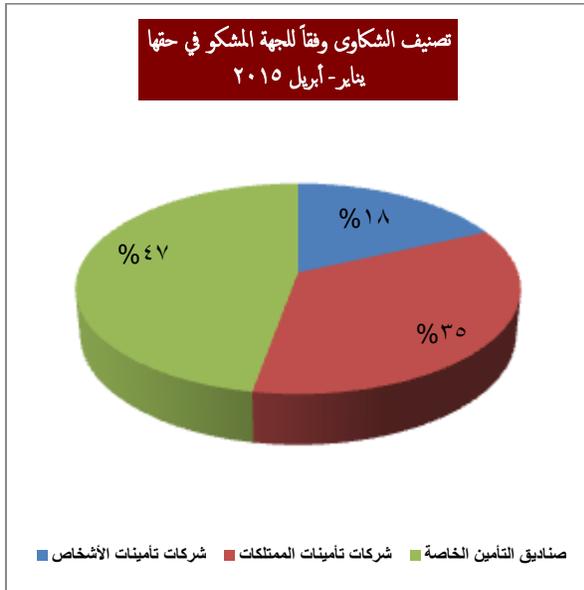
إجمالي عدد الشكاوي الواردة الي الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية			جدول (١-٧)
نسبة التغير %	يناير - أبريل ٢٠١٥	يناير - أبريل ٢٠١٤	البيان
١٥%	٧٠	٦١	الرصيد القائم من الشكاوي قيد الدراسة من الفترة السابقة
٤%	١٤١	١٣٦	عدد الشكاوي الواردة إلي الهيئة خلال الفترة
٧%	٢١١	١٩٧	إجمالي عدد الشكاوي القائمة خلال الفترة
-١٤%	١١٤	١٣٣	عدد الشكاوي التي تم الانتهاء من دراستها خلال الفترة
٤٩%	٩٧	٦٥	الرصيد القائم من الشكاوي قيد الدراسة في نهاية الفترة

بدأ هذا العام برصيد شكاوي قيد الدراسة لعدد ٧٠ شكاوي من فترات سابقة، و خلال الفترة من أول العام حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ تلقت الهيئة عدد ١٤١ شكاوي ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، و بهذا يرتفع إجمالي عدد الشكاوي القائم خلال الفترة ٢٠١٥ إلى ٢١١ شكاوي. مقابل رصيد ٦١ شكاوي خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٤ ارتفعت الى إجمالي عدد ١٩٧ حتى نهاية أبريل ٢٠١٤ .

و خلال الفترة من أول العام حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ انتهت الهيئة من دراسة عدد ١١٤ شكاوي ، ليصل رصيد الشكاوي قيد الدراسة إلى عدد ٩٧ شكاوي بنهاية الفترة . ويتحليل الشكاوي تلاحظ أنها تتعلق بالشراء والبيع بأوامر على بياض، والبيع من خلال وكيل، والشراء والبيع بتمويل من الشركة يفوق القدرات المالية للعميل دون مراعاة شروط الشراء الهامش، والبيع الجبري لسداد المديونيات، و التعامل على الحساب من خلال الانترنت.

٢) شكاوى التأمين :

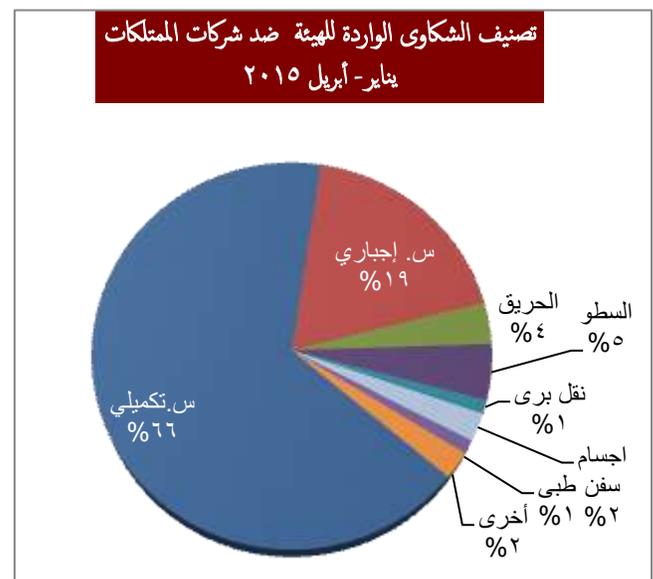
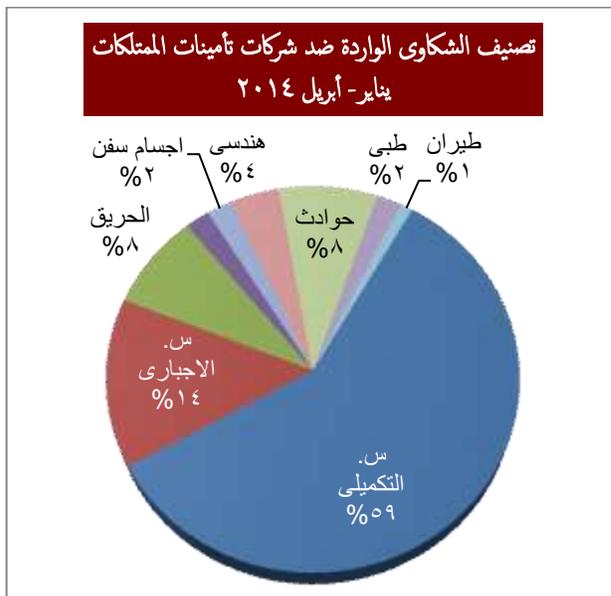
تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة وفقاً للجهة المشكو في حقها			جدول (٢-٧)
معدل التغير %	يناير - أبريل ٢٠١٥	يناير - أبريل ٢٠١٤	نوع الجهة المشكو في حقها
٠%	٤٥	٤٥	شركات تأمينات الأشخاص
١٣%-	٨٦	٩٩	شركات تأمينات الممتلكات
٤٦%	١١٧	٨٠	صناديق التأمين الخاصة
١١%	٢٤٨	٢٢٤	الإجمالي



- ورد للهيئة منذ مطلع العام حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ عدد ٢٤٨ شكاوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة مقابل عدد ٢٢٤ شكاوى في نهاية أبريل ٢٠١٤ بنسبة زيادة ١١%.
- توزعت الشكاوى حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ بين صناديق التأمين الخاصة وشركات تأمينات الممتلكات وشركات تأمينات الأشخاص بنسبة ٤٧% ، ٣٥% ، ١٨% على التوالي.

و يوضح الجدول التالي توزيع الشكاوى الواردة لشركات تأمينات الممتلكات وفقاً لفروع التأمين :

تصنيف الشكاوى وفقا لفرع التأمين			جدول (٧-٣)
معدل التغير %	يناير - أبريل ٢٠١٥	يناير - أبريل ٢٠١٤	فروع التأمين
-٥%	٥٧	٦٠	السيارات التكميلي
-٦٤%	١٦	٤٥	السيارات الاجباري
-٥٠%	٣	٦	الحريق
—	٤	٠	السطو
٠%	١	١	نقل برى
-١٠٠%	٠	١	نقل بحري
-٣٣%	٢	٣	اجسام سفن
-١٠٠%	٠	٢	هندسى
-١٠٠%	٠	٦	حوادث
٠%	١	١	طبي
—	٠	٠	طيران
—	٢	٠	أخرى
-٣١%	٨٦	١٢٥	الإجمالى



تركزت شكاوي حملة الوثائق ضد شركات تأمينات الممتلكات منذ مطلع العام حتى نهاية أبريل ٢٠١٥ في فرع السيارات التكميلي الذي استحوذ على ٦٦% من شكاوي حملة وثائق تأمينات الممتلكات يليه فرع السيارات الإجباري بنسبة ١٩% من تلك الشكاوى .

ب) التظلمات

عدد التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص			جدول (٢-٣)
نسبة التغير %	يناير - أبريل ٢٠١٥	يناير - أبريل ٢٠١٤	البيان
-٨٣%	٥	٢٩	إجمالي عدد التظلمات ضد قرارات الهيئة

ورد إلى لجنة التظلمات بالهيئة عدد ٥ تظلمات حتى نهاية أبريل عام ٢٠١٥ مقابل عدد ٢٩ تظلم خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٤ بانخفاض بنسبة ٨٣% . وجدير بالذكر ان التظلمات إما تتعلق بالطعن على قرارات الهيئة أو الوزير المختص تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال) أو رفض الالتماس المقدم من المتظلم -

ج) تحريك الدعاوى الجنائية والتصلحات

بيان إحصائي تفصيلي بحالات تحريك الدعاوى الجنائية والتصلحات خلال الفترة ٢٠١٥-١-١ حتى ٢٠١٥-٤-٣٠

٣	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوى الجنائية في ضوء الطعن بالتزوير	سوق المال	أولاً: تحريك الدعاوى
٣	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوى الجنائية لمخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش"		
٢	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوى الجنائية لمخالفات التلاعب "شركات"		
٥	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوى الجنائية لمخالفات التلاعب "عملاء"		
٣	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوى الجنائية لمخالفات القوائم المالية		
١٩	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوى الجنائية عن مخالفات قانونية ولائحية أخرى		
٢	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "شركات"	التأمين	
٠	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "وسطاء"		
٠	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التمويل	التمويل العقاري	
١٣	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعاوى الجنائية	سوق المال	ثانياً: عدم تحريك الدعاوى
٠	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعاوى الجنائية	التأمين	
٠	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعاوى الجنائية	التمويل العقاري	
٠	تصلحات إنتهى البت فيها	سوق المال	ثالثاً: التصلحات
١٦	تصلح قوائم مالية تم البت فيها		
٠	تصلح إنتهى البت فيه	التأمين	
١	تصلح قوائم مالية تم البت فيها		
٠	تصلح إنتهى البت فيه	التمويل العقاري	
٦٧	الإجمالي		

ثامناً : القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق

(١) قرارات مجلس الوزراء :

قرار مجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري :

و تحقق التعديلات إضافة أنشطة جديدة للتمويل العقاري ومن ضمنها التمويل بنظام الإجارة وتمويل شراء حق الانتفاع بالعقار وأيضاً التمويل وفقاً لنظام المشاركة أو المراجعة. كما تضمنت التعديلات معايير تحديد ذوى الدخل المنخفضة الذين يمكنهم الاستفادة من مختلف صور الدعم التى يقدمها صندوق ضمان ودعم التمويل العقاري وهو ما يؤكد على الاهتمام بمحدودي الدخل.

(٢) قرارات وزارية :

قرار وزير الاستثمار رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، بهدف تلافي بعض السلبات التى أسفر عنها التطبيق العملي لللائحة التنفيذية القائمة.

وتضمنت التعديلات ما يلي :

- وضع قواعد جديدة لتنظيم إصدار أسهم الزيادة الناتجة عن تحويل الأوراق المالية القابلة للتحويل لأسهم، وتعديل القواعد المنظمة لإصدار أسهم رأس المال لتتوافق مع القواعد الدولية ومتطلبات الالتزام بمعايير المراجعة المصرية.
- إضافة نص جديد يسمح للجمعية العامة غير العادية للشركات بناء على طلب مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين وإقرار مراقب الحسابات أن تطرح أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام مباشرة دون إعمال حقوق الأولوية للمساهمين القدامى إذا كانت مقررّة فى النظام الأساسى للشركة.
- تعديل مدد وآليات احتفاظ شركات السمسرة وتكوين وإدارة محفظة الأوراق المالية المؤسسة فى مصر- بملفات عملائها والعقود الموقعة بينها والمراسلات المتبادلة وذلك لئى تتوافق تلك المدد والآليات مع أحكام قانونى التجارة والتوقيع الإلكتروني، فضلاً عن تحديد المستندات والبيانات الواجب على الشركات سالفه الذكر الاحتفاظ بها فى الأحوال التى تقوم فيها بالتعامل فى الأوراق المالية لحساب عملاء منشآت مالية أجنبية تعمل فى مجال الوساطة أو إدارة الأصول المالية.

٣) قرارات مجلس إدارة الهيئة :

- القرار رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن النظام الأساسى للاتحاد المصرى للتمويل العقارى .
- القرار رقم (٤١) لسنة ٢٠١٥ بشأن ضوابط غلق وفتح فروع لشركات تكوين وإدارة المحافظ.
- القرار رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن مجلس الإدارة المؤقت لصندوق التأمين الخاص لأعضاء نقابة المهن التعليمية .

تاسعاً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال شهر أبريل ٢٠١٥ :

• صدور قرار مجلس الوزراء بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري

رحب شريف سامى رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ١ أبريل ٢٠١٥ بتعديلات اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري والتي اقترحتها الهيئة.

وكشف رئيس هيئة الرقابة المالية أنه فى ضوء تلك التعديلات ستبدأ خطوات إنشاء الإتحاد المصرى للتمويل العقارى الذى استحدثته اللائحة. ويتمتع الإتحاد بالشخصية الاعتبارية ويختص بتوحيد جهود جهات التمويل العقارى والتنسيق فيما بينها للنهوض بمجال التمويل العقارى فى مصر.

ومن المقرر أن يصدر مجلس ادارة الهيئة قرارا بالنظام الأساسى للإتحاد متضمناً شروط العضوية ونظام انتخاب مجلس ادارته واختصاصاته والانشطة المصرح للإتحاد بمزاوتها وغيرها من شغونه المالية والادارية والتنظيمية.

ويضم الإتحاد فى عضويته جميع شركات التمويل وإعادة التمويل العقارى الخاضعة لأحكام القانون كما يجوز للجهات التالية الانضمام الى عضوية الإتحاد : البنوك العاملة فى نشاط التمويل العقارى ، صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقارى ، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، التجمعات التى تمثل الوكلاء العقارين وخبراء التقييم العقارى والوسطاء العقارين متى توافرت فيها الشروط التى يحددها النظام الاساسى للإتحاد وكذلك الأطراف الاخرى ذات العلاقة المرتبطة بنشاط التطوير العقارى وفقاً لما يحدده مجلس إدارة الهيئة.

• رئيس الوزراء يجتمع بمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

على مدى ساعتين اجتمع ابراهيم محلب رئيس الوزراء بمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة شريف سامى بحضور أشرف سلمان وزير الاستثمار.

وصرح رئيس الوزراء أن الحكومة حريصة على التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية بهدف تطوير بنية الأسواق والخدمات المالية غير المصرفية فى مصر وتوسيع نطاق استفادة مختلف فئات المجتمع بها، وأضاف أن دستور جمهورية مصر تميز عن دساتير أغلب الدول فى أنه نص على استقلالية الهيئة جنباً إلى جنب مع استقلالية البنك المركزى بما يدعم من مصداقية الرقابة والإشراف على كافة الأنشطة المالية فى مصر.

و تناول اللقاء كافة الأنشطة التي تختص الهيئة بالإشراف عليها من سوق مال وتأمين وصناديق تأمين خاصة وتخصيم وتمويل عقارى وتأجير تمويل وتأمين متناهى الصغر. كما تم عرض التشريعات المحالة للحكومة للنظر فى سرعة إصدارها ولاسيما تعديلات قانون سوق المال بما تتضمنه من تنظيم للصكوك وكذلك مشروع قانون تنظيم الضمانات المنقولة وتعديلات اللائحة التنفيذية لقانون صناديق التأمين الخاصة. وأحيط رئيس الوزراء علماً بأن الهيئة ستصدر قريباً أول معايير مصرية للتقييم العقارى.

● هيئة الرقابة المالية ترخص شركات جديدة ممارسة أنشطة التأمين والتأجير التمويلي

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية على تسجيل شركة جديدة فى مجال تأمينات الممتلكات وشركة للوساطة فى التأمين إضافة إلى شركتين جديدتين فى مجال التأجير التمويلي.

وأوضح شريف سامى رئيس الهيئة أنه صدرت الموافقة للشركة المتحدة للتأمينات العامة برأسمال ٦٠ مليون جنيه ، وأكبر مساهميا شركة الشرق للضمان وإعادة الضمان وصندوق تأمين العاملين بالشركة الشرقية للدخان والعضو المنتدب للشركة. وأضاف أنه تمت الموافقة على شركة كونتكت للوساطة التأمينية برأسمال ٢ مليون جنيه.

وبذلك يصبح فى مصر ١٢ شركة تأمينات أشخاص (حياة) و ١٩ شركة و جمعية واحدة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات إضافة إلى شركة لضمان الصادرات. وكان إجمالى أقساط التأمين فى السوق بلغ ١٤,٤ مليار جنيه بنسبة إرتفاع ١٢,٢% عن العام المالى ٢٠١٣، وتمت استثمارات شركات التأمين خلال العام الماضى بنحو ٦,٢ مليار جنيه لتصل إلى ٤٩ مليار جنيه فى يونيو ٢٠١٤. وحققت تلك الاستثمارات صافى دخل مقداره ٤,٧ مليار جنيه.

وفى مجال الترخيص بمزاولة نشاط التأجير التمويلي تمت الموافقة على شركة جديدة برأسمال مصدر ٥٠ مليون جنيه تابعة لشركة وادى دجلة القابضة وشركة أخرى برأسمال ٧٥ مليون جنيه تابعة للمجموعة المالية هيرمس.

● تعيين حمدي رشاد عضواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

صدر قرار رئيس الوزراء قرار رئيس الوزراء رقم ٨٣٢ لسنة ٢٠١٥ بتعيين المهندس حمدي محمد رشاد عضواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

وأوضح شريف سامي رئيس الهيئة أن قرار تشكيل مجلس الإدارة الصادر فى نوفمبر من عام ٢٠١٣ كان ينقصه عضو وتم استكمال التشكيل للأعضاء من ذوى الخبرة بعضوية المهندس حمدي رشاد.

و يتمتع المهندس حمدي رشاد بخبرة طويلة فى مجالات الاستثمار والأوراق المالية، وسبق انتخابه لعضوية مجلس إدارة البورصة (١٩٩٥ – ١٩٩٩). وأسس وتولى رئاسة شركة لإدارة محافظ الأوراق المالية وشركة لتداول الأوراق المالية. وكان عضو شعبة السياسات المالية

والاقتصادية بالمجالس القومية المتخصصة ورئيساً للجنة الاستثمار بجمعية رجال الأعمال المصريين. وحصل على درجة بكالوريوس الهندسة من جامعة القاهرة وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديكن بمدينة بيتسبرج بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٥.

هيئة الرقابة المالية ترخص لـ ٦٥ جمعية أهلية لممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر

كشف شريف سامي رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر وافقت في اجتماعها الأخير على منح تراخيص لعدد ٦٥ جمعية أهلية لممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وذلك في ضوء أحكام القانون (١٤١ لسنة ٢٠١٤). (وتمارس تلك الجمعيات نشاطها في محافظات الدقهلية وكفر الشيخ والغربية والبحيرة والقليوبية وقنا والمنيا وسوهاج والفيوم والأقصر وأسوان وشمال سيناء والوادي الجديد والإسكندرية والحيزة والقاهرة. ويبلغ إجمالي التمويل متناهي الصغر المقدم من تلك الجمعيات ٥٢٠ مليون جنيه.

وأضاف أنه بهذا تكون الهيئة قد أصدرت تراخيص لعدد ١٦٩ جمعية ومؤسسة مالية ولشركة واحدة في مجال التمويل متناهي الصغر تزيد محفظة التمويل الممنوح منها عن مليار ونصف المليار جنيه مصر.

وأشار شريف سامي أن فترة توفيق أوضاع الجمعيات للحصول على ترخيص كما نظمها القانون هي ستة أشهر تنتهي في ١٣ مايو ٢٠١٥. ونوه إلى أن عدم توفيق الأوضاع سيعرض الجهات المخالفة لتبعات قانونية.

الرقابة المالية تشارك في مؤتمر "شراكة التنمية - التجربة المصرية الجديدة للإعمار"

أكد شريف سامي رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن أدوات التمويل غير المصرفية لها دور كبير في تمويل أنشطة التشييد والبناء والتطوير العقاري، وأن الطفرة المتوقعة في المشروعات الحكومية والخاصة والشركات بين القطاع العام والخاص لابد لها من اللجوء إلى وسائل تمويل غير تقليدية لتلبية المتوقع منها. وأشار في كلمته أمام مؤتمر "شراكة التنمية - التجربة المصرية الجديدة للإعمار" أن آليات التأجير التمويلي والتمويل العقاري والتخصيم يمكن أن توفر جزءاً من الاحتياجات التمويلية المتوقعة جنباً إلى جنب مع القطاع المصرفي ومع اللجوء لأسواق المال لإصدار سندات وتوزيع الحقوق المالية وكذلك زيادة رؤوس أموال الشركات العاملة في المجال.

"الرقابة المالية" تقر النظام الأساسي لأول اتحاد للتمويل العقاري وضوابط فروع شركات المحافظ

اعتمد مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في اجتماعه برئاسة شريف سامي النظام الأساسي لأول اتحاد للتمويل العقاري . وأوضح شريف سامي أن إنشاء الإتحاد المصري للتمويل العقاري جاء وفقاً لما نصت عليه التعديلات الأخيرة في القانون ولأختمه التنفيذية، وعلى أن يضم كل شركات التمويل وإعادة التمويل العقاري وصندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري ويحق للبنوك العاملة في مجال التمويل العقاري وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والاتحادات والجمعيات التي تمثل الوكلاء العقاريين وخبراء التقييم العقاري والوسطاء العقاريين الانضمام لعضوية الإتحاد. ويتمتع الإتحاد بالشخصية الاعتبارية و يختص بتوحيد جهود جهات التمويل العقاري والتنسيق فيما بينها للنهوض بمجال التمويل العقاري في جمهورية مصر العربية اقتراح الأسس الفنية الاسترشادية الخاصة بإدارة عمليات التمويل العقاري وتقييم المخاطر و إبداء الرأي في

مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التي تتعلق بنشاط التمويل العقاري أو تؤثر فيه، إعداد أو توفير الدورات التدريبية وبرامج التأهيل وتنمية المهارات للعاملين بنشاط التمويل العقاري وتنظيم تبادل المعارف والخبرات مع الجهات ذات العلاقة داخل وخارج البلاد.

افتتاح فعاليات اليوم الثاني من مؤتمر "المال والتمويل: معاً نبني مستقبل مصر"

أكد شريف سامي رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن "الهندسة المالية" غائبة عن معظم المشروعات العامة الكبرى التي تحتاج إلى مزيج تمويلي مناسب من مختلف الأدوات سواء المصرفي أو من خلال السندات أو التأجير التمويلي أو التوريق أو التمويل العقاري. وأشار خلال الكلمة التي ألقاها في مؤتمر "المال والتمويل: معاً نبني مستقبل مصر" أن الكثير من مشروعات بناء المدارس والكهرباء والطرق السريعة وأرصعة الموانئ وخطوط نقل البضائع بالسكك الحديدية يمكنها الاستفادة من أدوات التمويل غير التقليدية للإسراع في التنفيذ بعيداً عن الموازنة العامة للدولة المثقلة بالأعباء.

وأضاف رئيس الهيئة أنه بقدر الاهتمام بالمشروعات الكبرى فإن نحو ٨٠% من النشاط الاقتصادي تحركه المنشآت الصغيرة والأعمال متناهية الصغر، لذا تسعى هيئة الرقابة المالية في كافة التعديلات التشريعية والتنظيمية التي تعدها إلى انطلاق التمويل متناهي الصغر و استحداث التأمين متناهي الصغر في القانون الجديد للرقابة والإشراف على التأمين وكذلك توفير وتسهيل آليات تمويل للمشروعات الصغيرة ومنها التأجير التمويلي لذا أحيل إلى الحكومة أول قانون في مصر لتنظيم الضمانات المنقولة، وذلك للنظر في إصداره.

وتناول شريف سامي رؤيته لصندوق "تحيا مصر" وأوضح أنه يأمل أن يخصص جزء كبير من أمواله ليكون في شكل صندوق استثمار مباشر مثل بقية الصناديق ويكون أصحاب الأموال التي تبرعوا بها من حملة الوثائق، كي تكون هناك شفافية في عمل الصندوق وفي نتائج أعماله، ويمكن متابعة الأداء سنوياً من خلال اجتماع جماعة حملة الوثائق. وأكد أنه لا يوجد ما يمنع من أن يتضمن النظام الأساسي للصندوق ما ينص على أن الأرباح لا توزع ويعاد استثمارها أو أنها توجه لأغراض اجتماعية خيرية محددة.

القاهرة تستضيف الاجتماعات السنوية للجنة "الأسواق الواعدة والناشئة" التابعة للأيو سكو

بدعوة من الهيئة العامة للرقابة المالية، استضافت القاهرة الاجتماعات السنوية للجنة "الأسواق الواعدة والناشئة" أهم وأكبر لجان المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO)، والتي تعد الأهم عالمياً في وضع أسس وقواعد عمل الأسواق المالية والمعايير التي تسعى كل دولة للالتزام بها، بهدف ضمان عدالة وشفافية وكفاءة الأسواق وإدارة المخاطر المرتبطة بها. وتشمل عضوية المنظمة نحو ٩٥% من الأسواق المالية في العالم.

وأوضح شريف سامي رئيس الهيئة، أن مصر شهدت أكبر تجمع منذ سنوات طويلة لقيادات هيئات أسواق المال من مختلف قارات العالم. حيث حضر أكثر من ١٠٠ مشارك يمثلون ٤٠ هيئة إضافة إلى عدد من الخبراء من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وتضم الدول المشاركة البرازيل والأرجنتين وبيرو والهند وكوريا والصين وماليزيا وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وتزانيا وروسيا وبولندا وسلوفاكيا والتشيك والسعودية والكويت والإمارات وعمان والأردن ولبنان وفلسطين وغيرها.

و اختتمت المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيوسكو) الاجتماعات السنوية للجنة "الأسواق الواعدة والناشئة " بالقاهرة بعقد مؤتمر " تسريع نمو وتطور أسواق المال الناشئة" بحضور عدد كبير من رؤساء شركات الأوراق المالية والخبراء المصريين، تقدمهم رئيس البورصة وعدد من أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة وقيادات الهيئة السابقين. وتناولت جلسات المؤتمر ثلاثة محاور وهي المشتقات المالية من عقود مستقبلية وخيارات، وصناديق المؤشرات، وتنشيط أسواق السندات، وكلها موضوعات تهم سوق المال في مصر ومعظم الأسواق الناشئة .

وأعرب شريف سامي رئيس هيئة الرقابة المالية التي استضافت هذه الفعالية الهامة عن رضاه بالمشاركة الواسعة من أكثر من مئة من قيادات هيئات الأوراق المالية من أربعين دولة إضافة إلى عدد من الخبراء من أوروبا والولايات المتحدة وكندا والشرق الأقصى، وتعتبر تلك الفعالية الأكبر من نوعها في تاريخ مصر.

الانتهاء من مشروع تحديث معايير المحاسبة المصرية

انتهت اللجنة الرئيسية لمراجعة معايير المحاسبة المصرية برئاسة شريف سامي رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية من إقرار مشروع معايير المراجعة المصرية المحدثة تمهيداً لعرضها على وزير الاستثمار لإصدارها ل يتم تطبيقها بدءاً من عام ٢٠١٦ وتعد هذه النسخة أول تحديث لمعايير المحاسبة المصرية منذ عام ٢٠٠٦ وتهدف إلى أن تواكب المعايير المصرية أفضل الممارسات الدولية المتفق عليها بما يرتقى بالمهنة في مصر ويحقق موضوعية عرض القوائم المالية والإفصاحات.

وتعمل اللجنة وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ والذي تضمن أن تكون برئاسة رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية وعضوية رئيس الهيئة العامة للاستثمار و ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات و رئيس المعهد المصري للمحاسبة و المراجعة و رئيس جمعية المحاسبين و المراجعين المصرية ورئيس شعبة مزاولي مهنة المحاسبة و المراجعة بنقابة التجار و أحد خبراء المحاسبة.

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

٢٠ ش عماد الدين - وسط القاهرة

القاهرة، صندوق بريد ٦١٨ ، الرقم البريدي ١١١١١

تليفون: ٢٥٧٩٨٣١٣ / ٢٥٧٩٠٩٤٩ / ٢٥٧٩٢٣٤٠ / فاكس: ٢٥٧٤٥٥٩٨

الموقع الإلكتروني : www.efsa.gov.eg

بريد إلكتروني : info@efsa.gov.eg